Meta

تقرير حقوق الإنسان

الرؤى والإجراءات
2023

جدول المحتويات

حول هذا التقرير 3
الملخص التنفيذي 5
تمهيد 8
الذكاء الاصطناعي في سياق حقوق الإنسان 9
تبنّي النهج المفتوح 9
التعامل مع مخرجات الذكاء الاصطناعي التوليدي الضارة المحتملة 11
إدارة مخاطر حقوق الإنسان 13
العناية الواجبة اليومية 13
سياسة المحتوى 16
تطوير المنتجات 17
كيفية استعدادنا للأحداث بالغة الأهمية والأزمات العالمية واستجابتنا لها 19
كيفية استعداد Meta للانتخابات 19
البرازيل 20
باكستان 22
الاستجابة للأزمات العالمية 24
السودان 24
ناغورنو كاراباخ 26
الهجرة في أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية 28
تقييمات التأثيرات الواقعة على حقوق الإنسان 29
إسرائيل وفلسطين: تحديث بشأن إجراءاتنا 29
تدابير السياسة المؤقتة 30
تدابير المنتجات المؤقتة 30
التشفير التام بين الطرفين: تحديث بشأن إجراءاتنا 31
تسليط الضوء على القضايا 33
مكافحة التهديدات الأمنية 33
سلامة الأطفال والشباب 34
استغلال الأطفال 34
سلامة الشباب ورفاهيتهم 35
تفاعل المساهمين 37
الفئات المهمشة والمدافعون عن حقوق الإنسان 37
الشركاء الموثوق بهم 39
دراسة حالة: عرض الأضرار الحديثة في هايتي 39
دراسة حالة: تحسين وضع الإبلاغ في إثيوبيا 40
دراسة حالة: التخفيف من حدة الصراع بين الجماعات الدينية في بنغلادش 40
المنظمات الدولية والمتعددة الجهات 41
الشفافية وسبل الانتصاف 44
الاستجابة للطلبات الحكومية 45
مجلس الإشراف 50
نظرة إلى المستقبل 53
الملحق 55
كيفية حوكمة حقوق الإنسان والتعامل معها في Meta 55
تدريب موظفي Meta في مجال حقوق الإنسان 55
روابط إلى تقارير مرجعية 56

حول هذا التقرير

بين يديك تقريرنا لحقوق الإنسان السنوي الثالث. ويأتي التقرير بالبناء على جهود Meta، كما يعكس التقدم المحرز في تنفيذ التزاماتنا بمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية و حقوق الإنسان وسياسة حقوق الإنسان الخاصة بشركتنا. ويغطي التقرير الإجراءات التي اتخذتها الشركة بدءًا من 1 يناير 2023 حتى 31 ديسمبر 2023. كما أننا نتناول في التقرير خدمات Meta ومنتجاتها، بما في ذلك فيسبوك وInstagram وواتساب و Messenger وReality Labs.

حقوق الإنسان موضوع بالغ الأهمية للمساهمين وللشركة على حدٍ سواء. ويعكس محتوى هذا التقرير الملاحظات التي تلقيناها من مساهمينا عقب إصدار الشركة تقرير حقوق الإنسان لعام 2022، كما أنه يرتكز إلى تقييمنا الشامل للمخاطر البارزة في مجال حقوق الإنسان، الوارد بإيجاز في تقرير عام 2022. وقد كان الغرض من ذلك التقييم تحديد وترتيب أولويات أبرز التأثيرات السلبية المحتملة في مجال حقوق الإنسان[1] والواقعة على الأشخاص، بما في ذلك المستخدمين وغيرهم ممن قد يتأثرون بإجراءات Meta على مستوى المؤسسة في جميع أنحاء العالم. ويسلط هذا التقرير الضوء على طريقة تعاملنا في Meta على مستوى العمليات العالمية مع المخاطر الثمانية البارزة التالية في مجال حقوق الإنسان:

المخاطر الثمانية الأبرز المحتملة في مجال حقوق الإنسان من واقع تقييمنا الشامل للمخاطر البارزة في مجال حقوق الإنسان

حقوق الإنسان البارزة	قسم التقرير
حرية الرأي والتعبير	سياسة المحتوى، وكيفية استعداد Meta للانتخابات، والاستجابة للأزمات العالمية، وإسرائيل وفلسطين: تحديث بشأن إجراءاتنا، وسلامة الأطفال والشباب، والاستجابة للطلبات الحكومية، ومجلس الإشراف
الخصوصية	سياسة المحتوى، والتشفير التام بين الطرفين: تحديث بشأن إجراءاتنا، ومكافحة التهديدات الأمنية، وسلامة الأطفال والشباب، والاستجابة للطلبات الحكومية
المساواة وعدم التمييز	الذكاء الاصطناعي في سياق حقوق الإنسان، وتطوير المنتجات، وإسرائيل وفلسطين: تحديث بشأن إجراءاتنا
الحياة والحرية والأمن الشخصي	كيفية استعداد Meta للانتخابات، والاستجابة للأزمات العالمية
مصالح الطفل الفضلى	سياسة المحتوى، وسلامة الأطفال والشباب، وتفاعل المساهمين
المشاركة العامة والحق في التصويت والحق في الترشح للانتخابات	كيفية استعداد Meta للانتخابات: البرازيل وباكستان
حرية تكوين الجمعيات والتجمّع	التشفير التام بين الطرفين: تحديث بشأن إجراءاتنا، والاستجابة للأزمات العالمية: السودان
الحق في الصحة	الاستجابة للأزمات العالمية: السودان

[1] يتماشى مصطلح "التأثير السلبي في مجال حقوق الإنسان" مع مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، ويُقصد به التأثير الذي ينشأ عند اتخاذ إجراء من شأنه تقويض أو الحد من قدرة الفرد على التمتع بحقوق الإنسان المكفولة له.

يمكن العثور على المخاطر البارزة على حقوق الإنسان في الجزء العلوي من أقسام هذا التقرير.

تفاعَلنا مع الكثير من المساهمين الداخليين والخارجيين، ونسعى لتقديم صورة تمثيلية لجهودنا على مستوى الفرق المتعددة حول العالم. والغرض من هذا التقرير هو تقديم نظرة عامة على قضايا حقوق الإنسان التي نتعامل معها كشركة، مع توجيه القارئ في الوقت نفسه إلى استكشاف المزيد من المحتوى الثري بالمعلومات بالقدر المطلوب.

يأتي هذا التقرير كتكملة لأحدث تقرير لشركة Meta عن الممارسات التجارية المسؤولة. ونُعدّ تقارير بصورة منفصلة عن جهودنا لتحديد والتخفيف من حدة مخاطر العبودية الحديثة والاتجار بالبشر في عملياتنا التجارية وسلاسل التوريد. ويمكن العثور على روابط إلى عمليات إفصاح أخرى من Meta في الملحق المرفق بهذا التقرير.

تُطبَّق سياسة حقوق الإنسان الخاصة بالشركة على مستوى المؤسسة. وثمة سياسات وإجراءات خاصة لكل خدمة وكيان في Meta قد تتباين تأثيراتها في بعض الأحيان على حقوق الإنسان. ويشير هذا التقرير إلى الإجراءات التي اتخذتها Meta كشركة تجاه كيان أو أكثر من كيانات Meta. ولا يُقصد من البيانات الإشارة ضمنًا إلى أن Meta قد اتخذت نفس الإجراء فيما يتعلق بجميع الكيانات.[2]

[2] فعلى سبيل المثال، يتمتع تطبيق واتساب، وهو تطبيق للمراسلة والمكالمات المشفرة تمامًا بين الطرفين، بنقاط تفاعل فريدة في مجال حقوق الإنسان. كما أن المناقشة الواردة في هذا التقرير بخصوص الإشراف على المحتوى والإجراءات ذات الصلة على فيسبوك وInstagram لا تنطبق على واتساب، كما لا تنطبق على واتساب أي سياسات أو إجراءات معينة ما لم يُذكر أنها تنطبق عليه بالفعل. علاوةً على ذلك، وفي حين أن العديد من الإجراءات الموضحة في هذا التقرير تنطبق على فيسبوك وInstagram، إلا أن هناك اختلافات مقصودة في السياسات والإجراءات بين الخدمات. فإذا جرى تصنيف إحدى السياسات على أنها سياسة "فيسبوك"، فقد لا تنطبق على Instagram. ولا يهدف أي بيان في هذا التقرير إلى فرض - أو ينبغي ألا يُفسَّر على أنه يفرض - التزامات جديدة (سواء قانونية أو غير ذلك) تتعلق بتطبيق سياسة أو إجراء على أي خدمات أو كيانات أخرى.

الملخص التنفيذي

نسعى من خلال تقرير حقوق الإنسان هذا إلى تقديم رؤية حول السياسات والعمليات والمعايير التي تستخدمها Meta لإدارة مخاطر حقوق الإنسان لمليارات الأشخاص، على نطاق واسع، وفي الوقت الفعلي. كما أننا نهدف إلى توصيل صورة توضح كيف نسعى لاحترام حقوق المستخدمين، ومجتمعات أخرى على مستوى أعمالنا والأنظمة التي نستخدمها كل يوم، بما يشمل طريقة استجابتنا للأزمات وتخطيطنا للانتخابات وصولاً إلى كيفية استجابتنا إلى الطلبات الحكومية.

يغطي تقرير هذا العام أنشطتنا للعام التقويمي 2023، ويعكس ملاحظات من المساهمين بشأن تقرير حقوق الإنسان للعام الماضي. وتسلط نسخة هذا العام من التقرير الضوء على كيفية تعامُل Meta على مستوى العمليات العالمية مع حقوق الإنسان البارزة الثمانية التالية: حرية الرأي والتعبير؛ والخصوصية؛ والمساواة وعدم التمييز؛ والحياة والحرية والأمن الشخصي؛ ومصالح الطفل الفضلى؛ والمشاركة العامة والحق في التصويت وفي الترشح للانتخابات؛ وحرية تكوين الجمعيات والتجمُّع؛ والحق في الصحة.

لا تزال خدمات Meta وتطبيقاتها تُستخدم من أجل الأعمال الخيرية — بما يساعد في بناء المجتمع وتعزيز الابتكار وتعبئة الموارد دعمًا لجهود الإغاثة الإنسانية، من بين جهود أخرى. وفي ضوء التحديات التي نشأت، استندت إجراءاتنا إلى سياسة حقوق الإنسان الخاصة بشركتنا في تعاملنا مع قضايا، مثل استخدام خدماتنا في بلدان تشهد نزاعات، إلى جانب قضايا الأمن السيبراني والطلبات الحكومية المفرطة في الحصول على البيانات.

نستمر في بذل الجهود الرامية إلى مراعاة حقوق الإنسان عند تحديد كيفية فهمنا وتطويرنا للذكاء الاصطناعي.

وتسمح منتجات الذكاء الاصطناعي التوليدي لدينا للأشخاص بتعزيز حقوق الإنسان الخاصة بهم بطرق مبتكرة، غير أننا ندرك أن هذه الأنظمة يشوبها النقصان، ما يعني بروز فرص للتحسين المستمر. وللتخفيف من المخاطر المحتملة، عمدنا إلى إعداد سياسة الاستخدام المقبول المدرجة في اتفاقية ترخيص المجتمع لنموذج Llama 2 المفتوح الخاص بنا، كما حرصنا على توفير أدوات الأمان لمساعدة المطورين على بناء ذلك النموذج بشكل مسؤول. نرى أن النهج المفتوح من شأنه تعزيز الابتكار من خلال التكرار، بما يدفع إلى تطوير منتجات أفضل وأكثر أمانًا استنادًا إلى الملاحظات المستمرة والفحص والتطوير وإجراءات التخفيف.

للتفاعل الاستباقي مع المساهمين أهميته المركزية لنهجنا تجاه حقوق الإنسان، كما أنه مدرج ضمن سياسة حقوق الإنسان الخاصة بشركتنا. وتسترشد عملية تطوير خدماتنا، وسياسات المحتوى والإشراف في الشركة، ومعايير مجتمعنا بالرؤى المستمدة من مجموعة متنوعة من منظمات المجتمع المدني، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والفئات المهمشة، والمنظمات الدولية، والمستثمرين، والمعلِنين، والمستخدمين، والشركاء الموثوق بهم. وتتنوع هذه الفئات على مستوى النطاق السياسي والأيديولوجي لإتاحة المدخلات المتنوعة. ففي يناير 2023، ضمت شبكة شركائنا الموثوق بهم أكثر من 400 منظمة غير حكومية ووكالة إنسانية ومدافعين عن حقوق الإنسان وباحثين من 113 بلدًا حول العالم.

صادف عام 2023 الذكرى السنوية العاشرة لانضمام Meta إلى مبادرة الشبكة العالمية. وإننا نطبق مبادئ مبادرة الشبكة العالمية ونتحمل المسؤولية عنها إزاء الطريقة التي ينبغي لشركات التكنولوجيا أن تحترم بها حقوق مستخدميها في حرية التعبير والخصوصية عند التعامل مع الطلبات الحكومية والقيود. ونوضح في هذا التقرير كيف استرشدنا بمبادرة الشبكة العالمية في استجابتنا للطلبات الحكومية، بما يشمل القيود على المحتوى والوصول إلى بيانات المستخدمين.

كما أننا عملنا لتضمين مبادئ حقوق الإنسان للاستعداد للتعامل مع والاستجابة للأحداث والقضايا بالغة الأهمية في عام 2023. ويغطي هذا التقرير مدى جاهزيتنا للتعامل مع التحديات المتنامية في البلدان عالية الخطورة، وكيفية استعدادنا للتعامل مع الأحداث بالغة الأهمية المخطط لها، مثل الانتخابات، كما يتناول التقرير استجابتنا المنسقة تجاه الأحداث الكارثية. في عام 2023، ساعدت Meta في الاستعداد لما يزيد على 130 من الانتخابات حول العالم. ونتناول هنا في التقرير استجابتنا تجاه النزاعات في السودان وناغورنو كاراباخ، إلى جانب قضايا حقوق الإنسان المتعلقة بالهجرة في أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية. وقد تضمنت جهودنا في الاستجابة للأزمات الاستعانة بالعديد من الخبراء المتنوعين على مستوى سياسة المحتوى والعمليات العالمية وحقوق الإنسان والمنتجات وغيرهم من الخبراء الداخليين الذين أجروا تقييمًا واستجابوا لهذه المواقف بالاستفادة من بروتوكول سياسة الأزمات لدينا. كما يصف التقرير كيف جاءت متابعتنا للتوصيات الصادرة عن أعمال العناية الواجبة السابقة بحقوق الإنسان فيما يتعلق بكلٍ من إسرائيل وفلسطين وإجراءاتنا في معظم النزاعات المعاصرة، هذا إلى جانب اشتمال التقرير على تحديث بشأن التشفير التام بين الطرفين.

حرصنا على تعزيز التزامنا بالشفافية وسبل الإنصاف كونها تمثل ركائز أساسية في إدارتنا لمخاطر حقوق الإنسان. وواصلنا الاستعانة بمجلس الإشراف، والذي يمثل جهدًا رائدًا في المجال تأسس لمساعدة Meta في الإجابة عن بعض أصعب الأسئلة المتعلقة بحرية التعبير والأمان على الإنترنت. لقد شكَّل عام 2023 علامة بارزة لمجلس الإشراف، حيث نجح المجلس في تجاوز مستهدفه وهو اتخاذ 50 قرارًا سنويًا، بمعدل يتجاوز ثلاثة أضعاف عدد القرارات التي اتُّخذت في عام 2022.

بالإضافة إلى ذلك، فقد أجرينا تحسينات على تجربة المستخدم على فيسبوك وInstagram فيما يتعلق بالمحتوى الذي قيَّدته Meta استنادًا إلى طلبات قانونية من الحكومات والمحاكم. وفي معظم الحالات، أبلغنا المستخدمين من خلال إشعاراتنا بالسلطة الرسمية التي أرسلت الطلب الذي تسبب في التقييد والبلد حيث تم تقييد المحتوى.

في عام 2023، أرسلنا أول مجموعة لنا من طلبات الإزالة وردت من النمسا وفيتنام وسنغافورة والهند والمكسيك إلى قاعدة بيانات Lumen. وهذا المشروع البحثي المستقل، الذي يستضيفه مركز بيركمان كلاين للإنترنت والمجتمع بجامعة هارفارد، يمكِّن الباحثين من دراسة طلبات إزالة المحتوى على الإنترنت الصادرة من الحكومات والجهات الخاصة. وهذه خطوة إلى الأمام نحو تمكين المجتمع العالمي من تحليل الحقوق الرقمية لمستخدمي الإنترنت والإبلاغ عنها والدفاع عنها.

تمهيد

إننا مستمرون في مواجهة تحديات جديدة ومعقدة في ظل ما يشهده العالم من تطور. ونسترشد في استجابتنا لهذه التحديات بسياسة حقوق الإنسان الخاصة بشركتنا والتزامنا تجاه مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان والميثاق العالمي للأمم المتحدة وحقوق الإنسان. ونجري عمليات تحقق وتوازنات. يوفر مجلس الإشراف إشرافًا خبيرًا ومستقلاً بما يضمن اتخاذ قرارات عادلة ومتوازنة، وبالأخص فيما يتعلق بقضايا حرية التعبير.

كما أن سياساتنا وإجراءاتنا تتطور بتطوُّر التكنولوجيا والمجتمع. وننظر في مدخلات من مجموعة واسعة من المساهمين مع التأكيد على عدة أبعاد للتنوع، منها التنوع في وجهات النظر. كما نسعى للحصول على ملاحظات من الموظفين والخبراء والمدافعين عن حقوق الإنسان؛ والفئات المهمشة والمنظمات الدولية ومجموعة واسعة من فئات المجتمع المدني عندما نراجع هذه السياسات والإجراءات.

كما أننا نستخدم مجموعة متنوعة من البروتوكولات وأدوات التقييم على مستوى المجال لاكتشاف ومنع والتخفيف من مخاطر حقوق الإنسان التي ربما تكون مرتبطة بمنتجات Meta وسياساتها وعملياتها على مستوى العالم. ونبلغ عن التقييمات السابقة لمشاركة ما نحرزه من تقدم ولفتح قنوات من أجل الملاحظات.

في عام 2023، طبقنا أدواتنا لإدارة المخاطر عند الاستجابة للمواقف الكارثية، بما يشمل النزاعات والحروب في أفريقيا والشرق الأوسط وأيضًا بغرض التخطيط للأحداث العالمية التي يمكن التنبؤ بها، مثل العدد الكبير من الانتخابات. لذا، تتسم سياساتنا بالديناميكية لضمان اتخاذ استجابة مناسبة ومخصصة لكل موقف مع الحرص على إحداث توازن بين المصالح المتعارضة واعتبارات حقوق الإنسان.

لطالما كانت Meta رائدة في تطوير الذكاء الاصطناعي لما يزيد على عشر سنوات. وندرك أن ما نحرزه من تقدُّم يجب أن يتضافر مع المسؤولية الواقعة على عاتقنا. تمنح أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي فرصًا كبيرة، ونرى أنه من الممكن والضروري معًا أن يتم تطوير هذه التقنيات بشكل يحترم حقوق الإنسان.

للسوق الرقمية القوية والمفتوحة أهميتها البالغة في مساعدة الأشخاص والمجتمع والبلدان في الازدهار وبناء المجتمع. واليوم وأكثر من أي وقتٍ مضى، نحتاج إلى التكنولوجيا للمساعدة في تقريب المسافات بين شعوب العالم. ونسعى لأداء دورنا واضعين نصب أعيننا حقوق الإنسان فيما نبذله من جهود.

توقيعي:

نيك كليج،
رئيس الشؤون العالمية

جينيفر نيوستيد،
مديرة الشؤون القانونية

الذكاء الاصطناعي في سياق حقوق الإنسان

المخاطر البارزة ذات الصلة:
- حرية الرأي والتعبير
- المساواة وعدم التمييز
- الخصوصية

حظيت التحسينات السريعة في الذكاء الاصطناعي — وبالأخص الذكاء الاصطناعي التوليدي — بالانتباه العالمي في عام 2023. وبالنظر إلى تنامي الانتباه والفرص المحتملة والتحديات المصاحبة للذكاء الاصطناعي، يتضمن التقرير مناقشة موسعة لجهودنا في مجال الذكاء الاصطناعي من منظور حقوق الإنسان.

ففي عام 2023، طرحنا نموذج اللغة الكبير المفتوح Llama 2، ومساعد Meta AI ونموذج توليد الصور Emu، هذا بالإضافة إلى أدوات التصميمات داخل التطبيق.

ومع اتساع نطاق استخدام أدوات توليد الصور وبرامج الدردشة التلقائية للذكاء الاصطناعي، جذبت إليها أيضًا عمليات الإشراف العام والتنظيمي. على سبيل المثال، أصدر الاتحاد الأوروبي قانون الذكاء الاصطناعي المميَّز، في حين أصدرت الولايات المتحدة الالتزامات الطوعية للذكاء الاصطناعي التي وضعها البيت الأبيض بدعم من Meta ومطورين آخرين في مجال الذكاء الاصطناعي.

نحن ملتزمون بتطوير ونشر تقنية الذكاء الاصطناعي بشكل مسؤول مع العمل على التخفيف من التأثيرات السلبية المحتملة على حقوق الإنسان. وقد تضمنت سياسة حقوق الإنسان الخاصة بشركتنا الذكاء الاصطناعي، ما يعني الإقرار بأهمية مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بشأن الذكاء الاصطناعي، والتي تم تبنيها على نطاق واسع والتصديق عليها من قِبل مجموعة العشرين.

نرى أن الذكاء الاصطناعي المسؤول يمكن أن يكون أداة فعالة للنهوض بحقوق الإنسان.

نرى أن الذكاء الاصطناعي المسؤول يمكن أن يكون أداة فعالة للنهوض بحقوق الإنسان. وتسمح منتجات الذكاء الاصطناعي التوليدي الخاصة بنا للأشخاص بممارسة حرية التعبير بطرق مبتكرة وتحسين سبل الوصول إلى المعلومات والتعليم مع تحسين إمكانية الوصول. فعلى سبيل المثال، تساعد ميزة الشروح التوضيحية والتعرف على الصور التي تعمل بالذكاء الاصطناعي في Ray-Ban (نظارة Meta الذكية) على تحسين إمكانية الوصول بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة.

نستفيد من تقنية الذكاء الاصطناعي في محاولة الاكتشاف والاستجابة بشكل سريع للمحتوى الذي يُحتمل انتهاكه للسياسة والتفاعلات غير المرغوب فيها في عدد متزايد من اللغات للحيلولة دون تصاعده. كما أن الكثير من جهود بيانات من أجل الأعمال الخيرية توظِّف تقنية الذكاء الاصطناعي لدعم الاستجابات الإنسانية تجاه الأزمات وللمساعدة في تسهيل جهود الصحة العامة.

تبني النهج المفتوح

تسعى Meta لتبني نهج مسؤول إزاء تطوير ونشر منتجات الذكاء الاصطناعي التوليدي ونماذجه. نرى أن النهج المفتوح من شأنه تعزيز الابتكار

من خلال التكرار، بما يدفع إلى تطوير منتجات أفضل وأكثر أمانًا استنادًا إلى الملاحظات المستمرة والفحص والتطوير وإجراءات التخفيف من المجتمع. كما يمكنه أيضًا:

- تعزيز الإنصاف ودعم الآراء المتنوعة من خلال تمكين أصحاب الحقوق المتأثرين من تحسين قدرتهم على تحديد التحيزات المحتملة.
- الحد من العوائق أمام الابتكار، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق مزايا اقتصادية.
- تمكين المجتمعات العالمية بسهولة أكبر من تخصيص تطورات الذكاء الاصطناعي من أجل سياقات ولغات محددة.

وعلى الرغم من ذلك، نقرّ بأن النهج المفتوح يمكن أن يشكل مخاطر محتملة على حقوق الإنسان، بما يشمل احتمالية تجاهُل المطورين إرشادات Meta للاستخدام المسؤول ونشر نماذج بطرق غير آمنة. وفي سعينا للتخفيف من هذه المخاطر، نجري اختبارات الأمان، كما أننا نجحنا في تطوير سياسة الاستخدام المقبول التفصيلية، المدرجة في اتفاقية ترخيص المجتمع لنماذج Llama الخاصة بنا. كما أننا شاركنا دليل الاستخدام المسؤول ووفرنا أدوات الأمان من خلال مشروع Purple Llama، بما يشمل Llama Guard، لدعم جهود المطورين في البناء بشكل مسؤول من خلال نماذج التأسيس هذه المتوفرة للجميع ونشرها بطريقة آمنة لحالات الاستخدام الخاصة بهم.

نرى أن النهج المفتوح من شأنه تعزيز الابتكار من خلال التكرار، بما يدفع إلى تطوير منتجات أفضل وأكثر أمانًا استنادًا إلى الملاحظات المستمرة والفحص والتطوير وإجراءات التخفيف من المجتمع.

النشر الآمن لتقنيات الذكاء الاصطناعي هو مسؤولية مشتركة على مستوى المنظومة المتكاملة، وهو ما يفسر تعاوننا لسنواتٍ عديدة مع المنظمات العاملة لبناء تقنيات ذكاء اصطناعي آمنة وجديرة بالثقة. على سبيل المثال:

- عملنا مع ائتلاف MLCommons ومجموعة عالمية من الشركاء لوضع معايير المسؤولية على نحوٍ يعود بالنفع على مجتمع البرامج مفتوحة المصدر.
- شاركنا في مبادرات متعددة الجهات، مثل الشراكة في مجال الذكاء الاصطناعي لمعالجة قضايا، بدءًا من النشر المسؤول لنماذج التأسيس وصولاً إلى أنسب الطرق للتعرف على المحتوى المصطنع.
- شاركنا في تأسيس تحالف الذكاء الاصطناعي، وهو تحالف يضم شركات وأكاديميين ومؤيدين وحكومات تعمل على تطوير أدوات توفر منظومة ذكاء اصطناعي متكاملة مفتوحة وآمنة.

تشاورنا مع المساهمين في حقوق الإنسان لمساعدتهم على فهم وتقديم ملاحظات بشأن استخدامنا للذكاء الاصطناعي. وكجزء من هذه الجهود، تعاونّا مع مشروع B-Tech التابع لمكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جهوده في تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي، وقدمنا معلومات لإعداد ثلاث أوراق تأسيس تستند إلى مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. كما تعاونّا مع مستشار مكتب المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير بالأمم المتحدة ومنظمة اليونيسكو للمساعدة في بناء المعرفة بمفاهيم التأسيس المرتبطة بالذكاء الاصطناعي والمخاطر ذات الصلة، وقمنا بتسيير مناقشة مستنيرة لفهم المخاوف. بالإضافة إلى ذلك، فقد نظمنا منتدى المجتمع الاستشاري، والذي أقيم بالشراكة مع جامعة ستانفورد، والذي ناقش مسائل حقوق الإنسان، بهدف مساعدة Meta وغيرها من الشركات والباحثين والحكومات في إصدار قرارات بشأن برامج الدردشة التلقائية للذكاء الاصطناعي التوليدي. تؤكد النتائج على أهمية إطار عمل حقوق الإنسان وعلى تضمين معلومات من مصادر حقوق الإنسان.

التعامل مع مخرجات الذكاء الاصطناعي التوليدي الضارة المحتملة

ندرك أن تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي التوليدي قد ينتج عنها مخرجات ربما، على سبيل المثال، تولِّد محتوى قد يحض على الكراهية أو مسيئًا أو ينطوي على تمييز؛ أو يعزِّز التحيزات؛ أو يعرض معلومات غير دقيقة؛ و/أو يثير اعتبارات الخصوصية. كما أننا نعلم أن المحتالين قد يسعون بطرق ضارة بشكل متعمد لإساءة استخدام النماذج والأدوات التي نطرحها. ولقد اتخذنا مجموعة من الخطوات للتخفيف من حدة هذه المخاطر في نماذج التأسيس الخاصة بنا، بما يشمل Llama وEmu. ونرى أن تبني نهج مفتوح وتكراري من شأنه أن يساعدنا على إجراء تحسينات في الوقت الفعلي في حالة نشوء تلك المشكلات.

مشروع B-Tech التابع للأمم المتحدة يسلط الضوء على عدد من مناطق المخاطر ذات الصلة على مستوى العديد من الحقوق المعترف بها دوليًا. ونحن نعتمد على هذا التوجيه وعلى المخاطر البارزة في مجال حقوق الإنسان الخاصة بشركة Meta لتوجيه عملنا.

وبالنسبة إلى نماذج التأسيس الخاصة بنا وهي Llama 2 و Emu، فإن إجراءات التخفيف هذه تهدف، جزئيًا، إلى التعامل مع المخاطر البارزة المحتملة في مجال حقوق الإنسان، من خلال معالجة المخاطر في التدريب والتعامل مع الارتباطات الحساسة المرتبطة بالسياق وإجراء تقييمات الأمان وعمليات التنقيح.

ومع استمرارنا في تطوير نماذج التأسيس الخاصة بنا أكثر فأكثر، فقد شاركنا مع العامة معلومات تفصيلية حول نهجنا المسؤول.

وبالإضافة إلى جهودنا الاستباقية في التخفيف من المخاطر المرتبطة بالمخرجات الضارة المحتملة المتولدة عن الذكاء الاصطناعي، فإننا نعمل أيضًا على الاستجابة للمخرجات الضارة المحتملة فور علمنا بها.

تم إنشاء الصورة بواسطة Meta AI

في الأيام التي سبقت هجمات السابع من أكتوبر التي وقعت في إسرائيل، أبلغنا المساهمون بوجود مشكلات عديدة في أدواتنا وهو ما سارعنا في الإقرار به والعمل على إصلاحه. تمثلت المشكلات الرئيسية في الترجمات الآلية حيث تم إلحاق كلمة "إرهابي" في السير الذاتية على الملفات الشخصية في Instagram لبعض المستخدمين والملصقات التي تم إنشاؤها بواسطة الذكاء الاصطناعي التي وصفت الفلسطينيين بالعنف.

وفور علمنا بهذه المشكلات، بدأت فرقنا الهندسية تحقيقًا للوقوف على الأسباب الجذرية وإجراء الإصلاحات. تبيَّن لفِرقنا أن هذه المشكلات يبدو أنها كانت مرتبطة بهلوسات النماذج وبيانات التدريب المستخدمة. وتشكل هاتان المشكلتان تحديات موثقة جيدًا لمنتجات تعمل بالذكاء الاصطناعي (انظر هنا وهنا).

نفذنا إصلاحًا عاجلاً لمنتج الترجمة الآلية خلال 90 دقيقة من اكتشاف وجود مشكلة. كما عملنا بأسرع ما يمكن للتخفيف من حدة الارتباطات الإشكالية المحتملة في الصورة التي تم إنشاؤها ومخرجات الملصقات المرتبطة بأحداث السابع من أكتوبر. على سبيل المثال، أضفنا أسماء عائلات معروفة للنموذج لتفادي الهلوسة. بالإضافة إلى ذلك، فقد عمدنا إلى الضبط الدقيق لنماذج التأسيس من أجل توليد الصور لتحسين التعامل مع مجموعة واسعة من الارتباطات الإشكالية المحتملة المرتبطة بالنزاعات، ونشرناها على مستوى منتجاتنا.

راجع قسم إسرائيل وفلسطين: تحديث بشأن إجراءاتنا للمزيد من التفاصيل.

نتطلع إلى التفاعل المستمر مع مجموعة من أصحاب الحقوق ممن لديهم وجهات نظر متنوعة في ظل سعينا لجعل مسائل، مثل الأمان والمسؤولية وحقوق الإنسان، في القلب من أعمالنا بهدف تطوير منتجات الذكاء الاصطناعي التوليدي ونشرها. كما أننا نتخذ تدابير مناسبة للامتثال للالتزامات القانونية في هذا المجال.

إدارة مخاطر حقوق الإنسان

نسعى كل يوم فعليًا لترجمة مبادئ حقوق الإنسان إلى إجراء هادف. ويرتكز أساس عملنا على سياسة حقوق الإنسان الخاصة بشركتنا. كما أننا نسترشد في التزامنا ونهجنا بمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية و حقوق الإنسان بالإضافة إلى معايير حقوق الإنسان الدولية والإقليمية الواردة في سياسة حقوق الإنسان الخاصة بشركتنا.

ويشمل عملنا، على سبيل المثال لا الحصر، جهود العناية الواجبة وتفاعل المساهمين واستشارات المنتجات والتدريب في مجال حقوق الإنسان وتقديم استشارات تستند إلى البيانات المتعلقة بجميع جوانب النشاط التجاري. ونركز في هذا التقرير على الأنواع المختلفة من جهود العناية الواجبة بحقوق الإنسان التي نبذلها في Meta. ولإجراء العناية الواجبة، نطبق مجموعة من البروتوكولات وأدوات التقييم لتحديد ومنع والتخفيف من المخاطر التي قد تكون مرتبطة بمنتجاتنا وسياساتنا وعملياتنا على مستوى العالم.

ويكشف هذا العمل عن طريقة تفكيرنا في اللوائح إلى جانب التزاماتنا تجاه مبادرة الشبكة العالمية.

تشهد البيئة التنظيمية تغيرات، كما أن لها تداعيات على حقوق الإنسان حسبما يتبين من أحدث الاتجاهات العالمية. فعلى سبيل المثال، خلال عام 2023، شاهدنا إصدار المملكة المتحدة لقانون الأمان على الإنترنت، كما دخل قانون الخدمات الرقمية للاتحاد الأوروبي حيز النفاذ، وينسحب الأمر نفسه على

قوانين أخرى للأمان على الإنترنت كما في سنغافورة وتايوان وأوروغواي.

يسجل المخطط الوارد في الصفحة 15 بعض الإجراءات التي نتخذها بغرض إدارة مخاطر حقوق الإنسان. كما يتوفر المزيد من التفاصيل في تقاريرنا لحقوق الإنسان لعاميّ 2021 و2022.

العناية الواجبة اليومية

يتعاون العديد من الفرق المختلفة من خلال أعمال العناية الواجبة اليومية بهدف دمج حقوق الإنسان بصورة مستمرة ضمن أنشطتنا. فعلى سبيل المثال، يقدم خبراء الحقوق المدنية وحقوق الإنسان في Meta المشورة المستمرة لتقييم والتخفيف من مخاطر حقوق الإنسان في سياسة المحتوى وتطوير المنتجات والاستجابة للأزمات والنزاعات والاستعداد للانتخابات. وهذا العمل كثيرًا ما يتضمن مسائل تتعلق بالخطاب الذي يحض على الكراهية، والمعلومات المضللة والمحتوى العدواني الذي قد يوثق انتهاكات حقوق الإنسان، كما قد يتضمن إجراءات للمساعدة في حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، فضلاً عن قضايا أخرى تتعلق بحقوق الإنسان.

في ضوء استخدام 3.19 مليار شخص في المتوسط لواحد على الأقل من تطبيقاتنا يوميًا اعتبارًا من ديسمبر 2023، يمكن القول إن التأثيرات المحتملة لمنتجاتنا على حقوق الإنسان تختلف اختلافًا كبيرًا حسب الوقت والموقع والمحتوى والمجتمعات المتضررة. لذا، نمنح الأولوية لعملنا المستند إلى تقييمنا الشامل للمخاطر البارزة في مجال حقوق الإنسان لعام 2022، والذي حلل التأثيرات على مستوى كل حقوق الإنسان المعترف بها دوليًا. وقد منح التحليل الأولوية لأبرز ثمانية مخاطر باستخدام معايير مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، الموضحة في الرسم البياني الموجود أدناه.

كثيرًا ما نعاني عند التعامل مع كيفية ترتيب أولوية إجراءاتنا المتعلقة بالمخاطر المحتملة على حقوق الإنسان. وهذا التوتر أمر متأصل في إطار عمل حقوق الإنسان ويصبح محور اهتمامنا عندما نسعى للتوفيق بين الكثير من حقوق الإنسان — والتي أحيانًا ما تكون متعارضة . ونسعى لترتيب أولوية أبرز مخاطر حقوق الإنسان، أي تلك التي من المحتمل أن يصاحبها أكثر التأثيرات السلبية خطورةً على المساهمين.

يستند ترتيبنا للأولويات إلى إرشادات مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان وسياسة حقوق الإنسان الخاصة بشركتنا، ونثري ذلك بتفاعل المساهمين الذي ينظَّم حول أبعاد متعددة للتنوع. فعلى سبيل المثال، ترتيب الأولويات أمر لا غنى عنه لتمكين فئات الأشخاص المعرضة للخطر، مثل الشباب، من استخدام منتجاتنا وخدماتنا، ضمن نطاق جمهور المستخدمين الواسع

نسعى لترتيب أولوية أبرز مخاطر حقوق الإنسان، أي تلك التي من المحتمل أن يصاحبها أكثر التأثيرات السلبية خطورةً على المساهمين.

والمتنوع بشكل عام. تعتمد Meta على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، وبالأخص مبدأ "مصالح الطفل الفضلى" للاسترشاد بها في كيفية تقديم خدماتها إلى الشباب. وهذا يؤدي في بعض الأحيان إلى اتخاذ قرارات معقدة بين ما تكون له الأولوية من بين التأثيرات المحتملة على الحقوق: على سبيل المثال، الإقرار بأمان الأطفال ورفاهيتهم مع احترام حقهم في الحصول على المعلومات بخصوصية حول موضوعات، مثل السياسة والصحة أو الهوية الجنسية. بفضل إطار عمل مصالح الطفل الفضلى، اتُّخذ قرار تبني وتصميم ميزات، مثل مركز العائلة والإشراف الأبوي بناءً على معرفة.

نهجنا تجاه إدارة مخاطر حقوق الإنسان

التزامات حقوق الإنسان

ننفذ التزامنا تجاه حقوق الإنسان من خلال تبني النهج المذكورة في مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، ومنها:

تطبيق سياسات حقوق الإنسان

بذل العناية الواجبة بحقوق الإنسان والإفصاح عنها

توفير الوصول إلى سبل الانتصاف

الحفاظ على الإشراف والحوكمة والمساءلة

حماية المدافعين عن حقوق الإنسان

ترتيب أولويات الحقوق

التقييم الشامل للمخاطر البارزة في مجال حقوق الإنسان حدَّد ثمانية من حقوق الإنسان كأولوية:

حرية الرأي والتعبير

الخصوصية

المساواة وعدم التمييز

الحياة والحرية والأمن الشخصي

مصالح الطفل الفضلى

المشاركة العامة والحق في التصويت والحق في الترشح للانتخابات

حرية تكوين الجمعيات والتجمّع

الحق في الصحة

الأدوات الأساسية والأمثلة

ننشر الأدوات والعمليات التالية للتخفيف من المخاطر مع بعض الأمثلة التوضيحية التي يغطيها هذا التقرير:

تطوير سياسة المحتوى	← تحديث بشأن المنظمات الخطرة والأفراد الخطرين
استشارات المنتجات	← الذكاء الاصطناعي التوليدي؛ Threads
حقوق الإنسان المضمّنة في الاستعداد للانتخابات	← انتخابات باكستان
حقوق الإنسان المضمّنة في جهود الاستجابة المنسقة	← حالة ترتيب الأولويات للبلدان ذات الاستجابة النشطة
الاستجابة للأزمات	← نزاعات ناغورنو كاراباخ والسودان
إطار عمل مبادرة الشبكة العالمية للطلبات الحكومية	← قيود المحتوى استنادًا إلى القانون المحلي وحجب الوصول إلى بيانات المستخدمين
مجلس الإشراف	← إسهامات بشأن حالات الإحالة، على سبيل المثال الرهان في القانون الدولي
تفاعل المساهمين	← جلسات التصميم المشترك للآباء والمراهقين
حماية المدافعين عن حقوق الإنسان	← صندوق المدافعين عن حقوق الإنسان

المخاطر البارزة ذات الصلة:
- حرية الرأي والتعبير
- الخصوصية
- المساواة وعدم التمييز
- الحياة والحرية والأمن الشخصي

سياسة المحتوى

كجزء من جهودنا في بذل العناية الواجبة الأساسية، يدعم خبراؤنا في حقوق الإنسان عملية تطوير سياسة المحتوى. وهذا يعني أنهم يدرسون عروض تحديث سياسات المحتوى من منظور قانون حقوق الإنسان لمراعاة حرية التعبير والحماية من التمييز إلى جانب حقوق الإنسان الأخرى. وقد شمل ذلك في عام 2023 قيامنا بتنقيح سياستنا للمنظمات الخطرة والأفراد الخطرين. وقد نفذنا هذا العمل على مراحل مختلفة في عام 2023، ونشرنا تحديثًا بشأن عملنا في يناير 2024.

بموجب سياسة المنظمات الخطرة والأفراد الخطرين، لا نسمح لأي منظمات أو أفراد يتبنون مهمات تنطوي على أعمال عنف أو يشاركون في أعمال عنف بالوجود على خدمات Meta. يأتي ذلك من منطلق أن نهجنا العالمي يستند إلى تعريفات شاملة لأنواع المنظمات الخطرة وفئاتها، وذلك بحسب المنشور في مركز الشفافية. كما أن لدينا عملية مستقلة تهدف إلى تحديد المنظمات الخطرة والأفراد الخطرين، وتُراجَع كل حالة على يد الخبراء المختصين مقابل الأدلة المؤيِّدة. ولا ترتبط هذه التعريفات والحدود بالدين أو الأيديولوجية، وقد تم تطويرها بالتشاور مع خبراء وأكاديميين من حول العالم. بالإضافة إلى ذلك، فإننا نقوم بإنفاذ سياساتنا على مَن تصنفهم حكومة الولايات المتحدة على أنهم منظمات إرهابية أجنبية، ومن تصنفهم على أنهم ضمن زعماء الاتجار بالمخدرات المُصنّفين تحديدًا والإرهابيين العالميين المصنّفين تحديدًا.

وتماشيًا مع توصيات كلٍ من مجلس الإشراف ومؤسسة الأعمال من أجل المسؤولية الاجتماعية (BSR) بشأن العناية الواجبة بحقوق الإنسان في إسرائيل وفلسطين، فقد عمدنا إلى تحديث سياستنا للمنظمات الخطرة والأفراد الخطرين بالطرق التالية:

- قمنا بتحديث سياستنا بما يفسح المجال أمام المزيد من الخطاب الاجتماعي والسياسي، بما يشمل ما يتعلق بالانتخابات وحل النزاعات والكوارث ومساعدات الإغاثة الإنسانية مع الاستمرار في استيفاء التزاماتنا القانونية.
- تلقينا ملاحظات بأن تعريفنا السابق لتعبير "الإشادة بالمنظمة الخطرة أو الفرد الخطر" كان واسعًا للغاية، ولذا قمنا بتحديث سياستنا لجعله أكثر دقة وملاءمة. ونحظر الآن "تمجيد" عنف وكراهية المنظمات الخطرة والأفراد الخطرين، وهو التعريف المحدد بشكل ضيق بشكل أكبر من "الإشادة".
- قمنا بتبسيط الطريقة التي نتبعها في تقييم وتصنيف الأشخاص الفاعلين الخطرين تبعًا لعلاقتهم بالضرر والعنف على أرض الواقع.
- قمنا بتحديث عملية الإزالة من القائمة لتوفير معايير أكثر تفصيلاً وشمولاً

والتي يتعين استيفاؤها للنظر في إزالة المنظمة الخطرة أو الفرد الخطِر من قوائمنا. ويسمح لنا هذا التحديث بأن نضمن أن تعكس تصنيفاتنا الظروف المتغيرة.

في سبتمبر 2023، أجرينا تغييرات على سياسة العنف والتحريض لتنقيح اللغة المستخدمة لوصف أعمال العنف شديدة الخطورة. في مارس 2023، أجرينا تغييرات على سياسة المضايقة والإساءة بحيث تشمل تعريفًا لمصطلح "الشخصيات العامة" بناءً على توصيات مجلس الإشراف. في يونيو 2023، عقدنا منتدى السياسة عن المحتوى العنيف والصادم في سياسات انتهاكات حقوق الإنسان استجابةً لتوصية مجلس الإشراف في حالة فيديو صادم حول السودان. وناقشنا ما إذا كانت سياساتنا بشأن المحتوى العنيف والصادم قد أحدثت توازنًا بين احترام خصوصية الضحايا وكرامتهم وحرية التعبير ورفاهية مجتمعاتنا. وأشار تحليلنا إلى أن التوازن كان مناسبًا، وبذلك لم نغيِّر سياساتنا.

ولدعم الشفافية، تظهر التغييرات في معايير المجتمع ويمكن عرضها في سجل التغييرات ذي الصلة ومحاضر الاجتماعات العامة لمنتديات السياسة.

بالإضافة إلى ذلك، قمنا بتحديث نظام العقوبات في عام 2023. ولقد خفَّض النظام الجديد من عدد فترات الحظر، كما أنه يهدف إلى المساعدة في ضمان استجابة مناسبة لمخالفات السياسة. وسنظل نطبق قيود الحساب على الأشخاص الذين يصرون على تكرار انتهاك سياساتنا، وعادةً ما نبدأ بالانتهاك السابع بعد توجيهنا تحذيرات وتوضيحات كافية لمساعدة هؤلاء الأشخاص على فهم سبب إزالتنا للمحتوى الخاص بهم. وبالنسبة إلى الانتهاكات الأكثر خطورة، مثل نشر محتوى ينطوي على الإرهاب أو استغلال الأطفال أو الاتجار بالبشر أو الترويج للانتحار أو الاستغلال الجنسي أو بيع أدوية غير طبية أو الترويج للمنظمات الخطرة والأفراد الخطرين، سنستمر في تطبيق عواقب فورية.

المخاطر البارزة ذات الصلة:
- حرية الرأي والتعبير
- الخصوصية
- المساواة وعدم التمييز

تطوير المنتجات

يسعى مهندسونا لابتكار حلول للمشكلات الفعلية في العالم الحقيقي. ونسترشد في أعمالنا بحقوق الإنسان من خلال تطوير ممارسات ابتكار مسؤولة، كما أننا ملتزمون بالعناية الواجبة تجاه المنتجات الجديدة.

في عام 2023، طرحنا عددًا من المنتجات الجديدة المثيرة للاهتمام، مثل Threads في يوليو، وRay-Ban (نظارة Meta الذكية) وقنوات واتساب في سبتمبر، و Quest 3، سماعة الرأس الخاصة بنا للواقع المختلط، في أكتوبر. ولكل واحد من هذه المنتجات كانت اعتبارات حقوق الإنسان مضمَّنة في عملية التطوير.

بالإضافة إلى ذلك، فقد واصلنا بناء ميتافيرس، وتضمنت جهودنا المساعدة في تحسين التعليم ومكافحة التحيز والكراهية. فعلى سبيل المثال، طرحنا العديد من تجارب الواقع الافتراضي لبناء المجتمع، بما يشمل خطاب مارتن لوثر كينغ: آن الأوان، وداخل المسجد (تجربة من جزأين)، ومشروع المراقبة الفعالة لإنفاذ القانون (ABLE).

في بيئة تكرارية وسريعة الوتيرة، تقوم الفِرق ببناء واختبار وتنقيح ونشر المنتجات والخدمات — ومنها تلك المدعومة بالذكاء الاصطناعي. ونحن نبني مع مراعاة الخصوصية، وصممنا نهجًا للتخفيف من مخاطر المنتجات تلبي

الاحتياجات الخاصة لعملية تطوير المنتجات الديناميكية لدينا. وفي مرحلة مبكرة من عملية التطوير، تطبق فرق المنتجات إرشادات بشأن الابتكار المسؤول تماشيًا مع مبادئ حقوق الإنسان. وهذا بدوره يساعد الفرق على توقُّع والتخفيف من الأضرار المحتملة على الأفراد والمجتمعات والمجتمع. وقد يقدِّم خبراؤنا في مجاليّ الحقوق المدنية وحقوق الإنسان المشورة أو ينفذون مهامًا سريعة، على سبيل المثال، لتحديد البلدان الأكثر عرضة للمخاطر لعمليات طرح المنتجات.

فعلى سبيل المثال، خلال عملية تطوير منتج Threads، استفاد خبراؤنا في مجال حقوق الإنسان من العمليات الحالية لمراجعة المنتجات والسياسات لتقييم التأثير المحتمل على حقوق الإنسان. كما تعاونوا مع فريق Threads لتطبيق إجراءات التخفيف بما في ذلك ما تعلق بالطلبات الحكومية المحتملة للرقابة على المحتوى.

كما أننا مستمرون في تطوير Project Height، وهو إطار عمل لفرق المنتجات لتقييم مخاوف الحقوق المدنية التي تظهر في عمليات طرح المنتجات. وهذا يمكِّن فرق تطوير المنتجات من البناء مع الأخذ بعين الاعتبار الحقوق المدنية في أثناء عملية تطوير المنتجات. وهذا يكمِّل ما ننفذه من عمليات أخرى تتعلق بالمخاطر لتقييم أمان منتجاتنا.

مارتن لوثر كينغ: خطاب "آن الأوان" بواسطة Meta Quest

كيفية استعدادنا للأحداث بالغة الأهمية والأزمات العالمية واستجابتنا لها

نعمل على مستوى الشركة لدمج مبادئ حقوق الإنسان ضمن جهود Meta المبذولة لضمان النزاهة.[3] ويشمل ذلك كيفية استعدادنا للتعامل مع التحديات المتزايدة في البلدان عالية الخطورة، إلى جانب الأحداث بالغة الأهمية المخطط لها، مثل الانتخابات واستجابتنا المنسقة للأحداث الكارثية. وهذا العمل المنسَّق على مستوى الفرق المتخصصة يساعدنا في التوقُّع والاستجابة بفعالية للتوترات المتصاعدة أينما حدثت.

المخاطر البارزة ذات الصلة:
- الحياة والحرية والأمن الشخصي
- المشاركة العامة والحق في التصويت والحق في الترشح للانتخابات
- حرية الرأي والتعبير
- المساواة وعدم التمييز
- الخصوصية
- مصالح الطفل الفضلى

كيفية استعداد Meta للانتخابات

شهد عام 2023 إجراء الكثير من البلدان لاستطلاعات رأي — بل وتستعد تلك البلدان بشكل أكبر لدورة انتخابية حافلة لعام 2024. في عام 2023، تمكّنت Meta من الاستعداد لما يزيد على 130 من الانتخابات حول العالم، ومن بينها تلك التي جرت في باكستان، والأرجنتين، وتركيا، ونيجيريا. نشارك الرؤى وإجراءاتنا من واقع اثنين من الانتخابات وثيقة الصلة، في البرازيل وباكستان، كما هو موضح أدناه.

المخاطر البارزة ذات الصلة:
- المشاركة العامة والحق في التصويت والحق في الترشح للانتخابات
- حرية الرأي والتعبير
- الحياة والحرية والأمن الشخصي

حفزت فرقنا المتخصصة الاستعدادات على مستوى Meta لتطبيق وسائل حماية قبل الانتخابات العالمية. وهذه قد تتضمن عمليات الأمان المتقدمة للتعامل مع التهديدات العدائية، والعمليات والسياسات المحدثة لإزالة المحتوى الضار المحتمل من منصاتنا، وشبكتنا العالمية الرائدة في تدقيق الحقائق، ولتعزيز شفافية الإعلانات القضايا السياسية ولاجتماعية.

كما أننا نقيِّم باستمرار مخاطر الضرر الوشيك في أثناء الأحداث بالغة الأهمية، مثل الانتخابات، بحيث يمكننا الاستجابة بسياسة مستهدفة ومحددة المدة وإجراءات للمنتجات التي تساعد في الحفاظ على سلامة الأشخاص.

وعلى الرغم من أن معظم عملنا استباقي ويتم بشكل مسبق قبل تواريخ إجراء الانتخابات، فإننا نستعد للتفاعل مع الأحداث عالية الخطورة. في هذه الحالات، تتبع Meta العديد من النهج التي يمكننا اللجوء إليها للتعامل مع مجموعة من السيناريوهات — ، على سبيل المثال، تغيير ميزات المنتج أو تقييده، واستحداث قيود على معدلات استدعاء الرسائل وتقييد توزيع المحتوى.

ومن بين الطرق التي نتبعها لتحديد الاتجاهات الضارة المحتملة جمْع المعلومات من التقارير العامة ومراجعة التوصيات من الشركاء الموثوق بهم مع إجراء ملاحظات مستمرة لاتجاهات المحتوى والعناية الواجبة بحقوق الإنسان، فضلاً عن فحص التقييمات من خبراء الذكاء لدينا. تساعد هذه المعلومات، جنبًا

[3] "النزاهة" هو مصطلح له تعريف خاص داخل Meta. الثقة والأمان وأمان الحساب والكمبيوتر والحد من التجارب السيئة والمشكلات ذات الصلة المتعلقة بالخصوصية وغيرها الكثير مما يتم التعامل معه من خلال شبكة من الفرق داخل Meta حيث غالبًا ما يشكل مصطلح "النزاهة" جزءًا من اسم تلك الفرق. تتولى هذه الفرق، من بين جملة أمور عديدة أخرى، بناء أدوات لمنع إلحاق الضرر وللإشراف على منصاتنا وتنفيذ سياساتنا.

إلى جنب مع معايير المجتمع الحالية وأنظمة الإنفاذ، في تحديد نوع إجراءات التخفيف الخاصة بالمنتجات والسياسات التي قد نستخدمها لمنع الانتهاك في أثناء الانتخابات عالية الخطورة. ويشمل ذلك بروتوكول سياسة الأزمات والتدابير المنفصلة التي قد نتخذها لتكييف أنظمتنا استجابةً للمخاطر المتزايدة. كما أننا نوفر أدوات للشفافية، مثل مكتبة الإعلانات.

البرازيل

بدأنا الاستعداد للانتخابات الرئاسية لعام 2022 في البرازيل قبل سنة من التصويت. وواصلنا جهودنا خلال فترة ما بعد الانتخابات، وبذلك تمكنّا من الاستجابة بسرعة لهجمات 8 يناير 2023 على الكونجرس البرازيلي والمحكمة العليا ومباني حكومية أخرى. كما صنَّفت Meta الاضطرابات اللاحقة للانتخابات على أنها أزمة بموجب بروتوكول سياسة الأزمات لمساعدة الشركة في تقييم كيفية التخفيف من مخاطر المحتوى.

كما تضمنت استعداداتنا لانتخابات عام 2022 التخطيط لسيناريوهات المخاطر في أثناء فترة الانتخابات وبعدها. وأخذنا بعين الاعتبار المعايير الدولية لحرية التعبير وحقوق الإنسان الأخرى. كما أجرينا تغييرات على المنتجات وعدَّلنا السياسات لحماية نزاهة الانتخابات البرازيلية. وتضمن ذلك إبرام شراكة مع المحكمة الانتخابية العليا لمنح الأشخاص الوصول إلى المعلومات الموثوق بها عن التصويت.

كما نشرنا مجموعة من الأدوات والطرق لمكافحة الخطاب المحتمل الذي يحض على الكراهية، فضلاً عن التحريض على العنف والمعلومات المضللة قبل وأثناء وبعد الهجمات التي وقعت في 8 يناير 2023. صنَّفنا البرازيل على أنها موقع عالي الخطورة مؤقتًا قبل فترة وجيزة من الانتخابات بحيث قمنا بإزالة دعوات لجلب الأسلحة أو دخول مبانٍ حكومية عنوةً، على النحو المبين في حالة مجلس الإشراف "خطاب الجنرال البرازيلي".

ومنذ بدء الحملة الانتخابية في 16 أغسطس 2022 حتى نهاية يناير 2023، قمنا بإزالة أكثر من مليون عنصر محتوى على فيسبوك وأكثر من 960 ألف عنصر محتوى على Instagram بسبب انتهاكات سياساتنا بشأن العنف والتحريض في البرازيل. وقد تضمن هذا المحتوى منشورات تدعو إلى التدخل العسكري.

خلال فترة الشهور الخمسة هذه في البرازيل، حذفنا عناصر المحتوى التي انتهكت سياسات الخطاب الذي يحض على الكراهية:

أكثر من 570 ألف

أكثر من 520 ألف

كما حذفنا عناصر محتوى في البرازيل لانتهاكها سياسات المضايقة والإساءة:

أكثر من 380 ألف

أكثر من 630 ألف

العنف على أساس الجنس

في أثناء الانتخابات، غالبًا ما يتصاعد تهديد العنف والإساءة على أساس الجنس ضد المرشحات والصحفيات والمدافعات عن حقوق الإنسان. وللتخفيف من هذه المخاطر وكجزء من نهجنا الواسع في زيادة مستوى الحماية للنساء على المنصات وربطهن بالخدمات العامة، فقد تضمنت إجراءاتنا في البرازيل:

- إبرام شراكة مع وزارة المرأة لبدء تشغيل قناة رسمية على واتساب في البرازيل لتمكين النساء من توجيه الشكاوى أو طلب معلومات من مدير إدارة الشكاوى بشأن العنف ضد المرأة، كوسيلة تواصل إضافية مع مدير إدارة الشكاوى. أصبح المستخدمون قادرين على الحصول على معلومات عن القوانين ذات الصلة والعثور على عناوين الخدمات المخصصة لمساعدة النساء والتحدث مباشرةً مع الحاضرين.
- نشر دليل عبر الإنترنت باللغة البرتغالية لحماية النساء من العنف على الإنترنت.
- الاستعانة بمجموعات متخصصة في المجال ومنظمات المجتمع المدني وجهات تنظيمية، تضمنت وزارة المرأة، للعمل في مبادرات مشتركة للتعامل مع الإساءة والعنف على أساس الجنس.

باكستان

على الرغم من أن انتخابات باكستان جرت في 2024، إلا أن استعداداتنا الانتخابية بدأت في 2022. وتضمنت تلك الاستعدادات جهودًا على مستوى الشركة شملت المنتجات والسياسات والعمليات لتفادي مخاطر حقوق الإنسان المرتبطة باستخدام منصاتنا والتخفيف من حدتها.

ومن بين الإجراءات الأخرى، قيامنا بتطوير إشارات لتحديد المحتوى المنطوي على مخاوف تتعلق بالحقوق وعمليات تصعيد ذات أولوية مرتفعة. وتماشيًا مع مبادئ مبادرة الشبكة العالمية، نشرنا دراسة حالة في الوقت الفعلي في مركز الشفافية حول طلبات الإزالة التي تم تلقيها في ديسمبر 2023 من حكومة باكستان التي لم تنتهك معايير المجتمع أو القانون المحلي.

كان تفاعل المساهمين بالغ الأهمية. قبل الانتخابات، عقدنا اجتماعات إعلامية مع مساهمين إقليميين في مجال حقوق الإنسان حول جهود نزاهة الانتخابات. كما تعاونّا مع لجنة الانتخابات لشرح نهجنا تجاه طلبات الإجراءات الحكومية وحقوق الإنسان. كان استخدام الإنترنت مقيدًا خلال مرحلة الاستعداد حتى إجراء الانتخابات، وشاركت Meta معلومات مع المساهمين حول كيفية إعداد خادم وكيل للاتصال بواتساب.

وبوصفها عضوًا في مجموعات متعددة الجهات، بما يشمل مبادرة الشبكة العالمية وائتلاف إنترنت آسيا، ساهمت Meta ببيانات أعربت فيها عن مخاوفها بشأن التأثيرات على الحقوق المتعلقة بحالات انقطاع خدمة الإنترنت والتشريع المنتهك للحقوق قبل إجراء الانتخابات.

بالإضافة إلى ذلك، وقبل عدة أشهر من إجراء الانتخابات، اتخذنا تدابير لتزويد المدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من الأشخاص المعرضين للخطر بوسائل حماية محسنة على المنصات. وتضمن ذلك توفير الحماية ضد عمليات إزالة المحتوى المستندة إلى اتهامات زائفة بانتهاك معايير المجتمع. وقد كان نهجنا شاملاً، وفق سياسة حقوق الإنسان الخاصة بشركتنا، والذي يتبني التعريف الواسع للمدافعين عن حقوق الإنسان الوارد في إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان.

الاستعداد للتعامل مع التحديات في البلدان ذات الاستجابة النشطة

يتحدد تصنيف البلدان ذات الاستجابة النشطة بواسطة عملية قائمة على الأدلة تقودها فرق متخصصة وخبراء حقوق الإنسان لدينا، كما أنه يسترشد بمعلومات من عملية العناية الواجبة بحقوق الإنسان لمراجعة وترتيب أولويات البلدان الأكثر عرضة لمخاطر العنف والأذى على أرض الواقع. وهذا يؤدي إلى اتباع إستراتيجية متعمقة لتخفيف المخاطر. وقد يشمل ذلك جهود التخفيف ومراقبة المخاطر الكثيفة فضلاً عن الاستثمار الإضافي، كما في الحالات المتعلقة بمراجعة المحتوى على مستوى اللغات ذات الصلة بالنزاعات لإزالة المحتوى المنتهك للسياسة والدعم المخصص للمنتجات. ونظرًا لما تنطوي عليه المخاطر من تعقيد، فإننا نستعين بالشركاء الموثوق بهم والجهات الخارجية لتدقيق الحقائق لدعم جهودنا في البلدان ذات الاستجابة النشطة.

الاستجابة للأزمات العالمية

نستجيب للأزمات غير المتوقعة حول العالم، ومنها النزاعات بين الدول والهجمات الإرهابية والأزمات غير العنيفة، مثل الكوارث البيئية. ونستعين في جهودنا في الاستجابة للأزمات بالكثير من الخبراء على مستوى مجالات سياسة المحتوى والعمليات العالمية وحقوق الإنسان والمنتجات، وغيرهم من الخبراء الداخليين الذين يجرون تقييمًا للموقف ويستجيبون له متبعين في ذلك بروتوكول سياسة الأزمات لدينا. وبحسب الموضح في تقريرنا لحقوق الإنسان لعام 2022، يوجّه البروتوكول استخدامنا السريع لأدوات السياسة المستهدفة أو الاستثنائية للتخفيف من الضرر المحتمل بما يتماشى مع المخاطر المرصودة وبالاسترشاد بالتدخلات في الأزمات السابقة ومبادئ حقوق الإنسان.

كما يساعدنا تقييمنا الشامل للمخاطر البارزة في مجال حقوق الإنسان لترتيب الأولويات بين مختلف المخاطر المحتملة لحقوق الإنسان في حالات النزاع — على سبيل المثال، بين الحق في الحرية والأمن الشخصي والحق في حرية التعبير وأمان المجتمعات ورفاهيتها. وكجزء من أدواتنا، قد نتبنى عددًا من التدابير المؤقتة للمساعدة في الحفاظ على أمان الأشخاص وللتخفيف من المخاطر المتمثلة في إمكانية استغلال منصاتنا في زيادة التوترات على الإنترنت وعلى أرض الواقع معًا. وقد نأخذ بعين الاعتبار التطورات ذات الصلة في القانون الدولي العام، بما يشمل القانون الإنساني الدولي — قانون النزاعات المسلحة — تماشيًا مع إرشادات مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان بشأن العناية الواجبة المتزايدة بحقوق الإنسان في أوقات النزاع. نذكر فيما يلي أمثلة توضيحية على جهودنا. نقدم تحديثًا بشأن إجراءاتنا المتعلقة بالعناية الواجبة بحقوق الإنسان في إسرائيل وفلسطين والنزاع ذي الصلة في القسم الفرعي التالي.

السودان

في أبريل 2023، اندلعت أعمال القتال بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع والتي نجم عنها نزوح جماعي وانعدام الأمن الغذائي وعدم القدرة على الحصول على خدمات الرعاية الصحية وغيرها من التحديات التي تتطلب تقديم مساعدات إنسانية. وباستخدام بروتوكول سياسة الأزمات المتبع لدى Meta، جرى تقييم السودان على أنها عند أعلى مستوى من المخاطر.

واسترشادًا ببروتوكول سياسة الأزمات، اتخذنا إجراءات تستهدف احترام حقوق الإنسان والحد من مخاطر التعرض للضرر ودعم توفير المساعدات الإنسانية.

وفي أغسطس 2023، صنَّفنا قوات الدعم السريع بموجب سياسة المنظمات الخطرة والأفراد الخطرين، وهو ما يعني عدم السماح لأي منظمات أو أفراد يتبنون مهمات تنطوي على أعمال عنف أو يشاركون

المخاطر البارزة ذات الصلة:

- الحياة والحرية والأمن الشخصي
- حرية الرأي والتعبير
- حرية تكوين الجمعيات والتجمّع
- الخصوصية
- الحق في الصحة

في أعمال عنف بالوجود على منصاتنا. وقد ساعد ذلك في الحد من انتشار المحتوى الضار المحتمل. وقد اتُّخذ القرار بعد التعاون مع وكالات الأمم المتحدة وعلى أساس تقارير وأبحاث العناية الواجبة بحقوق الإنسان أجرتها منظمات غير حكومية بارزة والتي تضمنت انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وراجع القرار وأيده مجلس الإشراف. كما أننا صنَّفنا السودان على أنها موقع مؤقت عالي الخطورة، وهو ما ساعدنا في إزالة محتوى تضمن دعوات للمدنيين بحمل السلاح أو جلبه إلى موقع محدد في البلد. وقد عملنا مع جهات خارجية متخصصة في تدقيق الحقائق لتفنيد وتصنيف والحد من ظهور المعلومات المضللة المتعلقة بالنزاع على المنصة. كما أزلنا المعلومات المضللة التي وفق تقدير الشركاء الموثوق بهم كان يمكن أن تساهم في مخاطر حدوث عنف أو ضرر بدني وشيك.

وبسبب النزوح الجماعي من العاصمة، الخرطوم، كان من الصعب أو من غير الممكن الوصول إلى الكثير من المساهمين، بما في ذلك المسؤولين الحكوميين والمجتمع المدني والإعلام والمدافعين عن حقوق الإنسان. وقد تتطلب ذلك تحديد والتفاعل مع مجموعات جديدة لدعم الجهود الإنسانية وللمساعدة في تحديد ووقف انتشار المعلومات المضللة والمحتوى الضار المحتمل. تعاونَّا مع معظم مجموعات المجتمع المدني الناشطة، ومنهم الأطباء والعاملين في مجال الإعلام والمواطنين الصحفيين والمجموعات النسائية داخل السودان وبصورة رئيسية في مناطق الشتات. وأطلعنا هؤلاء على سياسة المحتوى وقدَّمنا لهم تدريبًا على السلامة الرقمية وأدوات Meta للتعامل مع الأزمات. تضمن ذلك إدارة ورشات عمل حول كيفية استخدام مجتمعات واتساب، والتي استُخدمت لاحقًا لتنسيق عمليات الإجلاء والدعم الإنساني.

ورغم تدهور الوضع الأمني، استمر شركاؤنا الموثوق بهم في الإبلاغ عن المحتوى المتعلق بالعنف والتحريض والمعلومات المضللة والخطاب الذي يحض على الكراهية والمضايقة والإساءة. ولقد ساعدتنا تقييمات الشركاء الموثوق بهم في إنفاذ سياستنا بشأن المعلومات المضللة والضرر على المحتوى الذي يستخدم صورًا مقتطعة من سياقها لإثارة التوترات، كما ساعدتنا تلك التقييمات في المطالبات المقدمة ضد الوكالات الإنسانية العاملة في السودان.

وكما هو الحال مع نهجنا تجاه النزاعات الأخرى، فقد أزلنا بعض المحتوى الصادم المنتهك دون تطبيق الإنذارات — عقوبات الانتهاكات التي تؤدي إلى تصعيد قيود الحساب حال تراكمها — لتفادي فرض العقوبات المفرط أو تقييد المستخدمين الذين كانوا يحاولون زيادة الوعي بتأثيرات النزاع. وقد جاء هذا النهج مسترشدًا بتوصية مجلس الإشراف التي وردت في حالة فيديو صادم حول السودان في عام 2022. وقد تطلبت هذه الحالة المراجعة في عام 2023 لسياساتنا بشأن مشاركة المحتوى العنيف والصادم لزيادة الوعي بانتهاكات حقوق الإنسان فضلاً عن شرح تفصيلي لكيفية تطبيقنا لاستثناء الأهمية الإخبارية.

شهد البلد حالة من النقص الحاد في توفر الأدوية بسبب ضعف البنية الأساسية لخدمات الرعاية الصحية، وهو ما دفعنا لإجراء تغييرات مؤقتة على السياسة لتمكين المستخدمين من طلب الأدوية أو التبرع بها، وهو الأمر الذي عادةً ما يكون محظورًا بموجب سياساتنا بشأن البضائع المقيدة. بالإضافة إلى ذلك، فقد عملنا مع المجلس القومي السوداني للتخصصات الطبية لإصدار تطبيقSMSB Sudan Clinic وهو تطبيق للعلاج عن بُعد يستخدم واجهة برمجة التطبيقات في واتساب. وقدِّم ذلك من خلال برنامج التنازل عن الرسوم للتأثير الاجتماعي في وتساب — برنامج لشركاء الحكومة والمنظمات غير الهادفة للربح نتنازل من خلاله عن رسومنا الخاصة بتكلفة الرسائل.

كما تطلب الأمر منّا إحداث توازن بين التنقل ورسائل السلامة — وسيلة توصيل المعلومات التي تساعد الأفراد على السفر مع المساعدة في ضمان سلامتهم — دون دعم الهجرة غير المعتادة إلى البلدان المجاورة وهي

بناء القدرة على المثابرة؛ التدريب على سياسة المحتوى والأمان الرقمي

2023:

6
جلسات تدريبية أجريت

300
مستفيد تأثروا

بعد النزاع:

2
جلسات تدريبية أجريت

70
مستفيد تأثروا

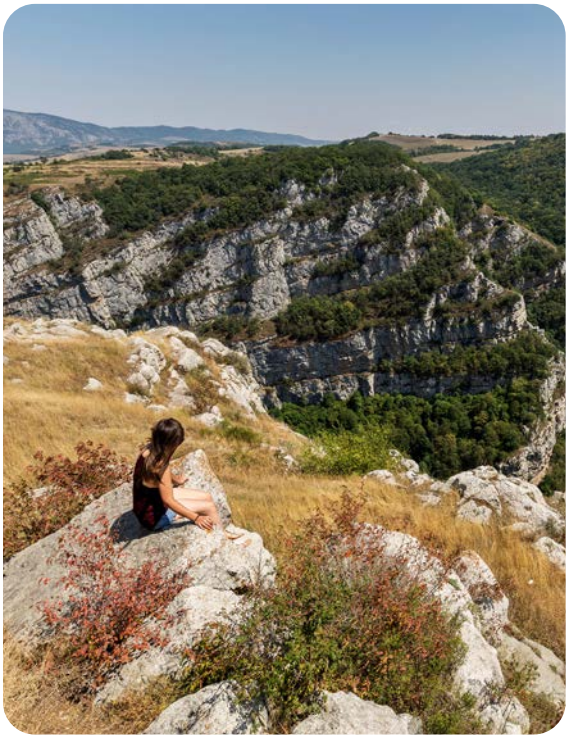

جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد ومصر وإثيوبيا وليبيا وجنوب السودان. ويعزى ذلك إلى تزايد مخاطر استغلال البشر المصاحبة لتنامي احتياجات السكان المشردين، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور المحتالين في تلك المناطق. لقد بذلنا جهودًا لتحديد المحتالين ولإزالة المحتوى الذي قد يجعل المجتمع في خطر، بما يشمل تهريب البشر.

ناغورنو كاراباخ

في 19-20 سبتمبر 2023، شنت أذربيجان هجومًا عسكريًا في جمهورية آرتساخ المعلنة ذاتيًا، والتي تشكل جزءًا من منطقة ناغورنو كاراباخ المتنازع عليها. تسبب الهجوم في فرار السكان من العرق الأرمني من المنطقة، وهو ما أشعل أزمة اللاجئين.

راقبَ الوضع فريق متعدد الوظائف، تضمن خبراؤنا في مجال حقوق الإنسان، وقام بسرعة بتعبئة الموارد وتطبيق بروتوكول سياسة الأزمات. كما تعامل الخبراء الداخليون ذوو المهارات اللغوية والمعرفة السياقية مع مسألة زيادة معدل انتشار الخطاب الذي يحض على الكراهية والمضايقة والمحتوى الصادم والإشارات إلى المنظمات الخطرة والأفراد الخطرين. كما تعاونّا مع وكالات الأمم المتحدة الميدانية لكي نفهم بشكل أفضل ديناميات الأزمة. قدَّمت Meta وسائل حماية إضافية للجهات الفاعلة المدنية من الجانبين للحد من مخاطر انتحال الشخصية والإساءة والاختراقات.

وكما هو الحال في نزاعات أخرى، اضطررنا لأن نحدد كيفية إحداث التوازن بين الحفاظ على خصوصية أسرى الحرب وكرامتهم ومزايا توثيق انتهاكات حقوق الإنسان. تحظر معايير مجتمع Meta نشر معلومات من شأنها الكشف عن هويات أسرى الحرب أو مواقعهم. ويتماشى ذلك مع مسؤوليات الشركة تجاه حقوق الإنسان بموجب مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وتتزايد هذه المسؤوليات خلال النزاع المسلح، ويجب عليها أن تسترشد بقواعد القانون الإنساني الدولي. فالكشف عن هويات أسرى الحرب ومواقعهم قد يعرِّض سلامتهم وخصوصيتهم وكرامتهم وسلامة عائلاتهم للخطر.

المخاطر البارزة ذات الصلة:
- حرية الرأي والتعبير
- الحياة والحرية والأمن الشخصي
- الخصوصية

وفي الوقت نفسه، فإن هذا الكشف يمكن أن يثري النقاش العام ويزيد من الوعي بسوء المعاملة المحتمل، بما يشمل انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. كما يمكنه أن يخلق حالة من الزخم لاتخاذ إجراء يحمي الحقوق ويضمن المساءلة. كما أن نطاق وسرعة مشاركة صور أسرى الحرب عبر وسائل التواصل الاجتماعي يعقِّدان مهمة حل هذه المصالح المتعارضة.

في عام 2023، أيَّد مجلس الإشراف قرارنا بالإبقاء على منشور على فيسبوك تضمن مقطع فيديو يصور أسرى حرب يسهل تحديد هويتهم مع إضافة شاشة تحذيرية بعنوان "تمييز كمزعج". اتفق المجلس مع Meta قائلاً إنه في هذا الموقف من شأن المنشورات أن تثري النقاش العام وأن تزيد الوعي بسوء المعاملة المحتمل، بما يشمل انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، والتي "ترجحت كفتها في مقابل الخطر الذي كان يتهدَّد سلامة أسرى الحرب وكرامتهم."

الاحتفاظ بالأدلة

ندعم العدالة في جميع الجرائم الدولية. ولقد عملنا لسنوات عديدة لاستكشاف مبادرات تحترم الحقوق من أجل الاحتفاظ بالأدلة والإفصاح، وتشاورنا كثيرًا مع المجتمع المدني والأكاديميين وهيئات وخبراء الادعاء الدوليين.

وكما هو مبين في استجابتنا تجاه توصيات مجلس الإشراف، فقد عملنا على تطوير نهج يسمح للمحاكم الدولية وآليات المساءلة المصرح لها من الأمم المتحدة — مثل بعثات تقصي الحقائق ولجان الاستعلام — بتقديم طلبات إلينا من أجل تمديد مدة احتفاظنا بالبيانات ذات الصلة بتحقيقاتها المستمرة. وقد أنجز هذا العمل إلى حدٍ كبير، وهو أمر يختلف عن سياساتنا الراسخة للاستجابة لطلبات الاحتفاظ بالمعلومات من جهات إنفاذ القانون.

ولقد أطلعنا مجموعة من الآليات المصرح لها من الأمم المتحدة والمقررين الخاصين على نهجنا وشرحنا لهم عملية تقديم الطلبات إلى Meta لتمديد الاحتفاظ. وسنراجع بدقة جميع الطلبات المستلمة للتأكد من اتساقها مع سياساتنا والقانون المعمول به.

وهذا مجال جديد ليس له أفضل ممارسات راسخة أو مجربة، وثمة اعتبارات جوهرية تتعلق بالسياسة والخصوصية والقانون متأصلة في هذا العمل. ونتوقع مشاركة المزيد من التحديثات بشأن عملنا في هذا المجال في تحديثاتنا نصف السنوية بشأن مجلس الإشراف وتقريرنا السنوي لحقوق الإنسان.

المخاطر البارزة ذات الصلة:

- الحياة والحرية والأمن الشخصي
- الخصوصية

الهجرة في أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية

قد يؤدي تهريب البشر إلى استغلال الأشخاص المستضعفين المعرضين للخطر الذين يحاولون مغادرة بلدانهم الأصلية، على الأغلب سعيًا من أجل حياة أفضل. ولقد بذلنا جهودًا لإزالة المحتوى الذي يُسهّل استغلال البشر أو ينسّقه، بما في ذلك الاتجار بالبشر وتهريبهم.

في عام 2023، حددنا المخاطر المحتملة على حقوق البشر تجاه تهريب المهاجرين عبر أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية، بما في ذلك على امتداد منطقة دارين جاب، والتي هي منطقة ممتدة من الغابات الخطرة وكثيفة الأشجار بمحاذاة شمال كولومبيا وجنوب بنما. وتشهد تلك المناطق زيادة في الأنشطة التجارية غير القانونية وحضورًا على الإنترنت لمنظمات خطرة ومعلومات مضللة للمهاجرين واللاجئين، وبالأخص في ظل محاولة البعض لشق طريقه للوصول إلى الحدود بين المكسيك والولايات المتحدة.

واستجابةً لهذه المخاطر، طبقنا معايير المجتمع وسياسات الأنشطة التجارية التي تحظر استغلال البشر، بما يشمل تهريبهم. تعاونّا مع المجتمع المدني والسلطات للتعامل مع المعلومات المضللة، وواصلنا مراقبة سياساتنا وإنفاذها بشأن المحتوى المخالف العادي والمدفوع والتجاري. كما يسَّرنا على جهات خارجية لتدقيق الحقائق مهام البحث عن وتقييم المحتوى المتعلق بالحدود بين المكسيك والولايات المتحدة من منطلق إدراكنا أن السرعة لها أهميتها الخاصة في الأحداث بالغة الأهمية. استخدمنا ميزة اكتشاف الكلمات لتجميع المحتوى ذي الصلة في مكان واحد لشركاء تدقيق الحقائق والذين أجروا تقييمًا للمحتوى على منصاتنا ونشروا مقالات باللغتين الإنجليزية والإسبانية عن المعلومات المضللة.

كما أننا ندعم مجتمعات المهاجرين واللاجئين والمنظمات غير الحكومية من خلال برامج النزاهة والتعليم، مثل برنامج التفكير الرقمي، الذي يركز على توظيف المهارات الرقمية لتحديد المعلومات المضللة وعمليات الاحتيال والتصيد الاحتيالي.

تقييمات التأثيرات الواقعة على حقوق الإنسان

تشهد منهجيات العناية الواجبة بحقوق الإنسان تطورًا. ونأخذ بعين الاعتبار المخاطر، ونستفيد من الجهود السابقة في تحديد طريقة تحسين نهجنا وتعزيز جهودنا التي سارت بشكل جيد.

نجري تقييمات التأثيرات الواقعة على حقوق الإنسان لبلدان وتطبيقات وخدمات وأجهزة محددة أو مبادرات إستراتيجية، مثل التقييم الشامل للمخاطر البارزة في مجال حقوق الإنسان. ونجري هذه التقييمات لكي تساعدنا على توقُّع التأثيرات المحتملة وبالأخص في أثناء الاستعداد لطرح منتجات وميزات جديدة، مثل ميزة التشفير التام بين الطرفين. تتضمن تقييمات التأثيرات الواقعة على حقوق الإنسان تفاعل المساهمين، وهو أحد المكونات الأساسية للعناية الواجبة بحقوق الإنسان. وعندما نجري تقييمًا، غالبًا ما تتطلب كل توصية تشكيل فرق عديدة ودفق أعمال لتنفيذ التوصيات على مستوى الشركة.

شاركنا ملخصات وتوصيات من تقييمات التأثيرات الواقعة على حقوق الإنسان في السابق، وهي مدرجة في الملحق. كما أننا نقدم تحديثات بشأن الإجراءات المتخذة استجابةً للتقييمات التي تجرى على المخاطر المحتملة على حقوق الإنسان فيما يتعلق بمنصات Meta في الفلبين والهند والتشفير التام بين الطرفين وإسرائيل وفلسطين.

إسرائيل وفلسطين: تحديث بشأن إجراءاتنا

بعد فترة وجيزة من نشرنا في سبتمبر 2023 تحديثًا بشأن العناية الواجبة بحقوق الإنسان في إسرائيل وفلسطين، وقع هجوم حماس على إسرائيل أعقبه العملية العسكرية الإسرائيلية في غزة، ثم تلا ذلك مشاركة وتصعيد من جهات إقليمية أخرى. ندرك أن سكان المنطقة والأشخاص حول العالم قد تأثروا بشدة من استجابتنا للنزاع الحالي الذي تشهده المنطقة.

فعقب الهجوم، صنَّفت Meta أعمال العنف في أعلى مستوياته في بروتوكول سياسة الأزمات، ونفذت تدابير فورية للاستجابة للأزمات، تضمنت توفير فريق متعدد الوظائف للعمل على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع. واسترشدنا في إجراءاتنا بالمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان. استفدنا من مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان كونها تمثل أساس سياسة حقوق الإنسان الخاصة بشركتنا بهدف ترتيب الأولويات والتخفيف من حدة أبرز المخاطر على حقوق الإنسان. كما رجعنا إلى القانون الإنساني الدولي كونه مرجعًا مهمًا.

شاركنا مبدئيًا استجابتنا في منشور مدونة باللغات الإنجليزية والعربية والعبرية في 13 أكتوبر 2023، وقدمنا المزيد من التحديثات في 18 أكتوبر و5 ديسمبر و8 ديسمبر. وواصلنا تنقيح نهجنا بما يعكس الديناميات المتغيرة، ومن ذلك الأزمة الإنسانية المستمرة في غزة واحتجاز حماس للرهائن.

ويمكن القول إن الموازنة بين أمان مجتمعاتنا ورفاهيتها وحرية تعبيرها على منصاتنا هو أمر صعب وبالأخص في النزاعات — بل هو أمر ينطوي على تحديات عندما يشمل كيانات خاضعة للعقوبات الأمريكية، مثل حماس

المخاطر البارزة ذات الصلة:
- الحياة والحرية والأمن الشخصي
- حرية الرأي والتعبير
- المساواة وعدم التمييز
- الخصوصية

والجهاد الإسلامي وحزب الله، والمصنفة هي الأخرى كمنظمات خطرة في سياساتنا.

والعمل الذي أنجزناه استجابةً للعناية الواجبة بحقوق الإنسان في إسرائيل وفلسطين ساعد في جعل نهجنا قائمًا على المعرفة. فعلى سبيل المثال، تمكنّا من توجيه المحتوى العربي بشكل أكثر ملاءمة على مستوى أنظمتنا لتحقيق دقة أكبر. كما عمدنا إلى زيادة موارد الإشراف على المحتوى في السوق العبرية. للاطلاع على تحديث أكثر تفصيلاً، راجِع تحديث Meta لعام 2024: العناية الواجبة بحقوق الإنسان في إسرائيل وفلسطين.

تجاوزت استجابتنا للنزاع التدابير الموضحة في العناية الواجبة، كما أنها جاءت مسترشدةً باستخدام بروتوكول سياسة الأزمات. اتبعنا عددًا من التدابير المؤقتة والمحددة بوقت بشأن المنتجات والسياسات للتخفيف من المخاطر البارزة على حقوق الإنسان. ندرك أنه في بعض الحالات أن هذه التدابير — على سبيل المثال، خفض حدود الإنفاذ التلقائي — من شأنها أن تقيّد دون قصد من مناقشة الأحداث العالمية بالغة الأهمية التي بما يؤثر على حرية التعبير. لذا، نسعى لاتخاذ خطوات محددة بوقت ومتناسبة مع المخاطر التي نصبح على دراية بها.

تدابير السياسة المؤقتة

اعتمدنا في البداية على سياسة المنظمات الخطرة والأفراد الخطرين وقمنا بتوسيع نطاق سياسة العنف والتحريض لإزالة المحتوى الذي صوَّر اختطاف الرهائن الذين يمكن تحديد هويتهم أو الذين تم احتجازهم في الأسر، حتى عندما كان الهدف من ذلك هو الإدانة أو زيادة الوعي بالموقف. فعلنا ذلك لحماية خصوصية الضحايا وحفظًا لكرامتهم تماشيًا مع معايير القانوني الإنساني الدولي ولتفادي ظهور دعاية حماس على منصاتنا، وفقًا لسياستنا بشأن المنظمات الخطرة والأفراد الخطرين.

ومع استمرار الحرب، رأينا أن الأشخاص بدأوا يشاركون محتوى الرهان لتفنيد الحكايات السردية الناشئة التي تنكر وقوع هجمات السابع من أكتوبر. لذا، تبنينا نهجًا أكثر ملاءمة وسمحنا للأشخاص بمشاركة المحتوى الذي صوَّر اختطاف الرهائن لزيادة الوعي أو لإدانة الهجمات. واصلنا إزالة المحتوى ونحن نميل إلى السلامة إذا كان هدف المستخدم من مشاركة المحتوى غير واضح.

أجرينا تغييرات أخرى استهدفت حماية حرية التعبير. وبالنسبة إلى بعض جوانب السياسة، مثل أنواع معينة من المحتوى الصادم والعنيف، أزلنا المحتوى الصادم المخالف دون تطبيق الإنذارات — عقوبات الانتهاكات التي تؤدي إلى تصعيد قيود الحساب حال تراكمها — لتفادي فرض العقوبات المفرط أو تقييد المستخدمين الذين كانوا يحاولون زيادة الوعي بتأثيرات النزاع.

تدابير المنتجات المؤقتة

تبنّينا عددًا من تدابير المنتجات المؤقتة للمساعدة في الحفاظ على سلامة الأشخاص والتخفيف من المخاطر البارزة في مجال حقوق الإنسان كما هو موضح في منشور المدونة الذي يصف استجابتنا للنزاع. تضمن ذلك إجراء تعديلات على حدود الثقة لاتخاذ إجراء تلقائي بشأن المحتوى وحظر علامات هاشتاج معينة من البحث مع إجراء تغييرات على المنتجات للتعامل مع التعليقات غير المرغوب فيها والإشكالية إلى جانب اتخاذ تدابير السلامة، مثل أداة قفل ملفك الشخصي.

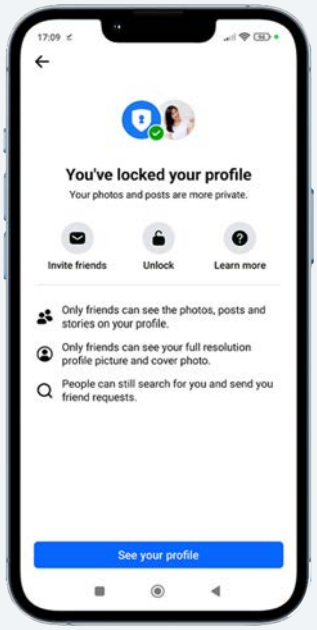

كما قمنا مؤقتًا بتخفيض الحدود التي بموجبها يمكن جعل المحتوى الذي يوشك على تجاوز الحد أو المحتوى المنتهك — مثل الصور أو مقاطع الفيديو التي تُظهر العنف المصوَّر — ، غير مؤهل للتوصية. وقد تم تطبيق هذا الإجراء على المحتوى غير المرتبط — أي المحتوى من أشخاص لم يختر شخص ما متابعتهم فعليًا، والذي قد يظهر في أماكن، مثل الأخبار والبحث والاستكشاف ومقاطع ريلز.

وكما هو الحال مع تدابير السياسة المؤقتة، فقد أجرينا تغييرات أخرى استهدفت حماية حرية التعبير. واستجابةً للزيادة الكبيرة في استخدام منتجاتنا، فقد عدَّلنا بشكل مؤقت بعض معدلات الاستدعاء التلقائية المصممة لمنع سلوكيات معرَّفة على أنها محتوى احتيالي وفق سياساتنا — مثل النشر بمعدل تكرار مرتفع — لجعلها أكثر تساهلاً، مما يحدّ من خطر فرض قيود على المستخدمين الشرعيين.

وبشكل منفصل، فإن سياستنا الأوسع بشأن التأهيل للتوصية وخفض التصنيف والتي ليست جزءًا من إجراءاتنا للاستجابة للأزمات، قد تؤثر على ظهور عناصر المحتوى المتعلق بالنزاع، مثل المحتوى الصادم والعنيف.

أجرت Meta تحقيقات متكررة لتقييم أداء أنظمة الإشراف على المحتوى ولتحديد ما إذا كانت تفرط أو تقلل من اتخاذ إجراءات الإنفاذ بشأن المحتوى. وبالمضي قدمًا، حددنا مجالات للتحسين المستمر، منها ترتيب أولويات مراجعة المحتوى العربي حسب اللهجة وقمنا بتحسين الرقابة والإشراف على بنوك الصور ومقاطع الفيديو لدينا للتخفيف من المخاطر المحتملة لفرط الإنفاذ والتأثيرات ذات الصلة على حرية التعبير. وهذا العمل مستمر.

للمزيد من المعلومات التفصيلية عن استجابتنا، راجع خطاباتنا استجابةً للاستعلامات التي تلقيناها من منظمات المجتمع المدني هنا وهنا. للمزيد من التفاصيل حول تحديثنا بشأن العناية الواجبة بحقوق الإنسان في إسرائيل وفلسطين لعام 2024، راجع هنا.

التشفير التام بين الطرفين: تحديث بشأن إجراءاتنا

في ديسمبر 2023، بدأنا طرح ميزة التشفير التام بين الطرفين بشكل افتراضي لجميع الدردشات الشخصية والمكالمات على واتساب وMessenger. واعتُبر ذلك إنجازًا كبيرًا في رحلتنا التي بدأناها في 2019، بهدف توسيع نطاق التشفير التام بين الطرفين بشكل افتراضي بحيث يمتد إلى جميع تطبيقات المراسلة. كما أننا مستمرون في العمل على التشفير التام بين الطرفين لمنتج Instagram Direct. قدَّم واتساب ميزة التشفير التام بين الطرفين بشكل افتراضي منذ عام 2016.

يحسّن التشفير التام بين الطرفين من الأمان والخصوصية من خلال ضمان ألا يرى أحد رسالتك إلا أنت والشخص الذي تراسله. وهذه طبقة أمان إضافية تستهدف حماية رسائلك ومكالماتك مع الأسرة والأصدقاء، وهذا يعني أنه لا يمكن لأي شخص، بما في ذلك Meta، أن يرى أو يستمع إلى ما يُرسل أو يُقال. عندما تقوم بالإبلاغ عن محادثة مُشفرة تمامًا بين الطرفين، سيتم فك تشفير الرسائل الحديثة من تلك المحادثة وإرسالها بشكل آمن من جهازك إلى فريق المساعدة لدينا لمراجعتها.

في عام 2022، شاركنا بالكامل نتائج التقييم المستقل للتأثيرات الواقعة على حقوق الإنسان، والذي أجرته منظمة BSR، حيث جرى تكليفنا بدراسة المزايا والمخاطر على حقوق الإنسان المرتبطة بخططنا الرامية إلى توسيع نطاق التشفير التام بين الطرفين بشكل افتراضي. قدَّم التقييم 45 توصية إلى Meta بتحقيق أقصى استفادة من المزايا المحتملة والتخفيف من التأثيرات السلبية المحتملة. منذ استجابتنا الأولية لهذه التوصيات، واصلنا العمل على تنفيذ التزاماتنا المعلنة وقدّمنا تحديثات عامة شاملة، بما يشمل تلك التي تمت في يناير وأغسطس 2023 بالإضافة إلى ورقة بحثية عن الأمان.

المخاطر البارزة ذات الصلة:

- الخصوصية
- حرية الرأي والتعبير
- حرية تكوين الجمعيات والتجمّع
- المساواة وعدم التمييز

وقد كان إطار عمل حقوق الإنسان عاملاً أساسيًا في توجيه عملنا لتوسيع نطاق التشفير التام بين الطرفين. يعمل التشفير التام بين الطرفين بصورة مباشرة على تمكين ممارسة الحق في الخصوصية، وهو ما يسمح بدوره بتحقيق مجموعة متنوعة أخرى من حقوق الإنسان، منها حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية الرأي والحركة والسلامة البدنية. وفي الوقت نفسه، ثمة دائمًا خطر إساءة استخدام الأفراد لأي خدمة مراسلة، بما في ذلك الميزات المشفرة، بهدف إلحاق الضرر بالآخرين.

تسليط الضوء على القضايا

المخاطر البارزة ذات الصلة:
- الخصوصية
- الحياة والحرية والأمن الشخصي

مكافحة التهديدات الأمنية

على مدار الأعوام الستة الماضية، طرحت Meta تقارير عامة حول جهودنا للكشف عن التهديدات الأمنية ومواجهتها على منصاتنا. وقد شكّل تحليلنا لفترة ما بعد الأزمات والتحقيقات جزءًا من الأساس الذي اعتمد عليه Citizen Lab و45 من مجموعات المجتمع المدني في عرض حالة على قمة الديمقراطية بهدف حظر بيع برامج التجسس لحين تطبيق الضمانات لمنع انتهاكات حقوق الإنسان. وبعدها، أصدر الرئيس الأمريكي جو بايدن أمرًا تنفيذيًا بمنع الكيانات الفيدرالية الأمريكية من استخدام برامج التجسس لأغراض السماح بانتهاكات حقوق الإنسان.

ومن بين الأمثلة على التهديدات التي نجحنا في التخفيف من حدتها في عام 2023 ما يتعلق بمجال المراقبة المأجورة. تضم شركات المراقبة المأجورة أنشطة تجارية تقدم خدمات لمراقبة الأشخاص أو المنظمات وتعقبها لأغراض متنوعة. وثمة مخاوف تتعلق بالخصوصية وإساءة استخدام المراقبة المأجورة على يد الحكومات السلطوية والمنظمات الإجرامية وغيرها من الجهات الفاعلة السيئة التي تحاول التجسس على منتقدي النظام وشخصيات المعارضة والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان رغبةً من تلك الجهات في إخماد حرية التعبير.

في عام 2023، قمنا بتحديد وإزالة ست شبكات منفصلة لحسابات على فيسبوك و Instagram متصلة بثماني شركات تعمل في مجال المراقبة المأجورة من إيطاليا وإسبانيا والإمارات العربية المتحدة. وقد تضمنت بعض أساليب تلك الشركات هندسة التواصل الاجتماعي والتصيد الاحتيالي عبر الإنترنت واستخدام شخصيات للتظاهر بأنهم محتجون أو صحفيون وفتيات لخداع الأشخاص بحيث يشاركون معهم عناوين البريد الإلكتروني الخاصة بهم وأرقام هواتفهم وللنقر على روابط ضارة.

"يضفي ازدهار قطاع برامج التجسس الخاصة جوًا من الديمقراطية يتيح الوصول إلى إمكانات المراقبة المتقدمة مع حجب والتستر على العملاء الذين يشترون تلك الخدمات وينشرونها. ويشكل هذا الاستهداف العشوائي والمبهم تهديدًا كبيرًا على المدافعين عن حقوق الإنسان. وهذا ما يدفعنا إلى الالتزام بالعمل مع شركاء المجتمع المدني وعلى مستوى المجال لمحاسبة شركات برامج التجسس المسيئة."

بقلم ديفيد أجرانوفيتش، مدير إدارة تعطيل التهديدات في Meta

المخاطر البارزة ذات الصلة:
- مصالح الطفل الفضلى
- الخصوصية
- حرية الرأي والتعبير

سلامة الأطفال والشباب

تشكّل السلامة على الإنترنت للأطفال والشباب[4] أحد التحديات على مستوى الإنترنت والتي تتطلب جهودًا وتعاونًا على مستوى القطاع والحكومة والمجتمع المدني، يأتي ذلك في ظل سعينا للحفاظ على سلامة المستخدمين مع توفير مساحة لممارسة مجموعة من حقوق الإنسان — حرية التعبير والوصول إلى المعلومات، من بين جملة حقوق أخرى.

لقد قضينا عشرة أعوام في العمل على هذه القضية ومستمرون في اتباع نهج يستند إلى الحقوق لتصميم خدماتنا وسياسة المحتوى. يأتي إطار عمل مصالح الطفل الفضلى مسترشدًا باتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل فضلاً عن لوائح وإرشادات، مثل قواعد التصميم المناسبة للفئة العمرية في المملكة المتحدة وأساسيات الأطفال الصادرة عن لجنة حماية البيانات الأيرلندية إلى جانب توصية اللجنة الوطنية الفرنسية للمعلومات والحريات بشأن القاصرين.

استغلال الأطفال

تأتي سلامة الأطفال على رأس أولوياتنا دائمًا. ونسعى للمساعدة في تفادي وقوع الضرر بإنفاذ سياساتنا وتطوير أدوات وقائية. لقد عملنا بجد لتسهيل العثور على أدوات الإبلاغ عن استغلال الأطفال، وهو ما أدى إلى زيادة بلغت 75% في التقارير التي أرسلها إليها مراهقون في الربع الأول من عام 2023 مقارنةً بالربع الأول من عام 2022 على Messenger وInstagram. كما استحدثنا طرقًا مبتكرة للقيام بشكل استباقي بالعثور على أو إزالة أو تقييد حسابات قد تنتهك سياساتنا المرتبطة بسلامة الأطفال. فعلى سبيل المثال، طرحنا تكنولوجيا استباقية للقيام تلقائيًا بالكشف عن حسابات وتعطيلها (وأي حسابات مرتبطة بها) في حالة مشاركتها في نشاط على المنصة وفي تفاعلات تُظهر الانجذاب الجنسي تجاه الأطفال. وقد تم تحديد ما يزيد على 90 ألف حسابًا تلقائيًا وتمت إزالتها بدءًا من 1 أغسطس 2023 حتى 31 ديسمبر 2023 بفضل اتباع هذه الطريقة. نجتهد للقيام بشكل استباقي بالكشف عن وتقييد الحسابات الخاصة ببالغين عند أول بادرة لعلامات التفاعلات غير المرغوب فيها مع مراهقين أو عنهم، أو يسعى أصحابها للمشاركة في تواصلٍ قد يكون غير آمن.

بوصفنا عضوًا مؤسسًا في Take It Down، وهي أداة صممت للقيام بشكل استباقي بمنع الشباب من نشر صورهم الحميمية عبر الإنترنت، فقد عملنا مع المركز الوطني للأطفال المفقودين

[4] ليس ثمة تعريف عالمي لمصطلح "الشباب". تعرّف اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل مصطلح "الطفل" على أنه كل إنسان يقل عمره عن 18 عامًا (المادة 1)، وهو التعريف الذي يشمل كذلك المراهقين الذين تزيد أعمارهم على 13 عامًا. وفي هذا التقرير، نستخدم مصطلحيّ "الشباب" و"المراهقين" بالتبادل.

والمُستغَلّين لتوسيع نطاق عمله بحيث يتضمن المزيد من اللغات، وشجعنا المزيد من الجهات الفاعلة في المجال على الانضمام، وهو ما ترتب عليه توفير الوصول أمام ملايين أخرى من المراهقين.

كما أننا عضو مؤسس في Lantern، وهو أحد برامج تحالف التكنولوجيا الذي صدر في نوفمبر 2023 والذي يسمح لشركات التكنولوجيا بمشاركة إشارات حول الحسابات والسلوكيات الضارة على مستوى المنصات عبر الإنترنت. وقد أجرت مؤسسة الأعمال من أجل المسؤولية الاجتماعية لهذا البرنامج تقييمات التأثيرات الواقعة على حقوق الإنسان.

سلامة الشباب ورفاهيتهم

نرغب في أن يحظى الشباب بتجارب آمنة ومناسبة للفئة العمرية عبر الإنترنت مع احترام حقوقهم

"يشكل منع استغلال الأطفال أحد أبرز التحديات التي تواجه مجالنا في العصر الحالي. ومرتكبو الجرائم على الإنترنت هم مجرمون مصممون على تحقيق مساعيهم ويستخدمون في سبيل ذلك تطبيقات ومواقع ويب عديدة لاستهداف الشباب. كما أنهم يختبرون وسائل الدفاع في كل منصة ويعرفون كيف يتكيفون بسرعة. وهذا هو السبب الذي يجعلنا نجتهد الآن، بقدر ما كنا دائمًا، لكي نحافظ على أسبقيتنا. بالإضافة إلى تطوير التكنولوجيا التي تقضي على مرتكبي الجرائم، فإننا نستعين بالمتخصصين الذين يكرسون جهودهم في مجال سلامة الأطفال على الإنترنت، كما أننا نشارك المعلومات مع الأقران في المجال وسلطات إنفاذ القانون."

بقلم أنتيجون ديفيس، رئيسة قسم السلامة العالمية

الرقمية في الوقت نفسه. ويركز نهجنا على منع وقوع الضرر في المقام الأول، بأن نوفر للأشخاص طرقًا للتحكم في تجاربهم والاستجابة السريعة لانتهاكات سياساتنا. ولقد نجحنا في تطوير العديد من الأدوات والميزات والموارد لدعم المراهقين ووالديهم. وهذا العمل مستمر.

في عام 2023، واصلنا توسيع نطاق عملنا حول أدوات الإشراف الأبوي على مستوى خدماتنا. وأجرينا جلسات التصميم المشترك مع الآباء والمراهقين والأوصياء والخبراء من خلال مختبرات الثقة والشفافية والتحكم (مختبرات TTC) — وهي جهود مبذولة على مستوى المجال لتمكين الأشخاص من التحكم في خصوصيتهم — وعملنا مع مستشاري الشباب لفهم سلوكيات المراهقين ولجعل تصميم المنتجات يستند إلى المعرفة. كما أننا طرحنا حسابات مدارة من الوالدين للأطفال بعمر 10 إلى 12 عامًا على Meta Quest 2 و Meta Quest 3.

بالإضافة إلى ذلك، فإننا نتشاور بانتظام مع خبراء في مجالات النمو وعلم النفس والصحة العقلية المتعلقة بالمراهقين للمساعدة في جعل منصاتنا آمنة ومناسبة للفئة العمرية للشباب، وتضمَّن ذلك مواصلة جهودنا في تحسين معرفتنا لأنواع المحتوى التي قد تناسب المراهقين بشكل أفضل. وقد جرت المشاورات مع شركاء السلامة ومجموعات الشباب ومستشاريهم من حول العالم إلى جانب اليونيسف لإطلاعهم على عملنا ولجذب تفاعلهم معه.

وبعد الأخذ بعين الاعتبار وجهات نظر الخبراء، طورنا أشكال حماية جديدة لتوفير المزيد من التجارب المناسبة للفئة العمرية على تطبيقاتنا والتي تشمل، على سبيل المثال، إخفاء المزيد من نتائج البحث ومطالبة المراهقين بتحديث إعدادات الخصوصية على Instagram والقيام تلقائيًا بضبط حسابات المراهقين على إعداد التحكم في المحتوى الأكثر تقييدًا على فيسبوك وInstagram.

تفاعل المساهمين

أجرينا جلسات التصميم المشترك من خلال مختبرات الثقة والشفافية والتحكم (TCC) لجذب تفاعل المستخدمين ومجتمعنا والخبراء للمساعدة في تهيئة تجارب إيجابية على الإنترنت للشباب، من خلال الاستماع إلى احتياجاتهم ومخاوفهم للاسترشاد بذلك في تصميم منتجاتنا.

87 مراهقًا

71 وصيًا

221 خبيرًا

13 بلدًا

تفاعل المساهمين

يشكِّل التفاعل الاستباقي مع قطاع عريض من المساهمين عنصرًا أساسيًا لنهجنا في Meta للتعامل مع حقوق الإنسان. ونحصل من خلال ذلك على المعرفة الخارجية والآراء المتنوعة والملاحظات في عمليات تطوير سياسات المحتوى والمنتجات، كما أنه يساعدنا في تعزيز المسؤولية والشفافية. تضم هذه المجموعات التي نتفاعل معها منظمات دولية ومجموعات مجتمع مدني متنوعة وأكاديميين ومجتمعات مهمشة ولا تحظى بالتمثيل الكافي، هذا إلى جانب مستخدمين، مثل المراهقين و الوالدين ومقدمي الرعاية. نجمع وجهات النظر في القضية من جميع جوانبها ومن كل مناطق العالم لضمان تحقيق التوازن.

بالإضافة إلى ذلك، فقد واصلنا جهودنا في جذب تفاعل الشركاء الموثوق بهم للوقوف على الاتجاهات ولفهم أفضل للتحديات التي تواجه قنوات التصعيد لدينا، مع استكشاف سبل زيادة فعالية هذه الآليات لشركاء المجتمع المدني.

يشكِّل التفاعل الاستباقي مع قطاع عريض من المساهمين عنصرًا أساسيًا لنهجنا في Meta للتعامل مع حقوق الإنسان.

الفئات المهمشة والمدافعون عن حقوق الإنسان

ندرك أهمية التفاعل الهادف مع المساهمين من المجتمعات المهمشة، ونأخذ بعين الاعتبار أوجه التباين في المنطقة بل وفي البلد الواحد، ونسعى للتعرف على هذه الاختلافات.

لذا، نسعى جاهدين للاستماع إلى الخبراء والناشطين والأكاديميين وغيرهم من المعنيين بحقوق الإنسان ونطلب المشورة منهم حول مجموعة واسعة من القضايا، بالإضافة

إلى إطلاعهم على التطورات ذات الصلة في Meta. ورؤاهم تثري مجالات، مثل تطوير سياسات المحتوى والإنفاذ لتعزيز حرية الرأي والسلامة.

يواجه المدافعون عن حقوق الإنسان حول العالم الذين يستخدمون المنصات الرقمية كأدوات لعمل النشطاء التخويف والاضطهاد فضلاً عن التحديات القانونية من وقتٍ لآخر بسبب جهودهم عبر الإنترنت التي تستهدف النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها. ويبرز هذا الأمر بشكل خاص بين الفئات المهمشة، مثل النساء ومجتمع الميم.

وبالاسترشاد بإطار العمل الشمولي، نوظِّف اجتماعات المائدة المستديرة وورش العمل والاجتماعات الثنائية لفهم قضايا سياسة المحتوى ذات الصلة ولاكتشاف ثغرات السياسة واغتنام فرص التفاعل لتطوير السياسة. فعلى سبيل المثال، عملنا مع مجموعة حقوق الأقلية لعقد ثمانية اجتماعات عالمية في دول تعتبر عرضة لخطر النزاع المسلح أو العنف المجتمعي.

كما تفاعلنا مع ما يزيد على 250 مساهمًا من خلفيات متنوعة، من بينهم النساء وأعضاء مجتمع الميم والأقليات الدينية والأقليات العرقية ومجموعات السكان الأصليين، بهدف جمع رؤى قيِّمة عن تحديات السياسة التي تواجهها هذه المجتمعات. واستنادًا إلى ملاحظات من أكثر من 19 استشارة وورشة عمل مع منظمات مجتمع الميم والمدافعين عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تعاونَّا مع الجمعية الأردنية للمصدر المفتوح (جوسا) لطرح مجموعة أدوات الأمان الرقمي من أجل المدافعين عن حقوق الإنسان. وهذا الدليل، المتوفر باللغتين العربية والإنجليزية، يحدد الممارسات الرائدة في الأمان الرقمي ويعرض ميزات أمان ونصائح وتدابير تفاعلية لتحسين الأمان على الإنترنت للنشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما قمنا بتدشين حملة الشخصيات المؤثرة في مجتمع الميم في دول أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى لزيادة الوعي بموارد الأمان للناشطين في مجتمع الميم ولتسليط الضوء على الالتزام بحماية المستخدمين المعرضين لمخاطر شديدة في المنطقة.

وبعد البرنامج التجريبي الناجح الذي استهدف منطقة آسيا والمحيط الهادي على مدار عامين، قمنا في عام 2023 بتوسيع نطاق صندوق المدافعين عن حقوق الإنسان التابع لنا، الذي يتم تشغيله بالشراكة مع المدافعين عن الحقوق المدنية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان عالميًا، كما جددنا التمويل بحزمة إضافية بلغت 500 ألف دولار أمريكي، يتم استخدامها في عام 2024.

شبكة AfricanDefenders

بالبناء على مكتسبات ومبادئ صندوق المدافعين عن حقوق الإنسان في آسيا والمحيط الهادي، وبالشراكة مع شبكة AfricanDefenders، قمنا بتدشين صندوق المدافعين عن حقوق الإنسان في أفريقيا، المصمم لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان المستهدفين بالإساءة والاضطهاد و/أو المقاضاة بسبب أنشطتهم على الإنترنت الداعمة لحقوق الإنسان. وقد ضم ذلك أعضاءً من فئات مهمشة تدافع عن حقوقها، مثل الناشطين والمواطنين الصحفيين والنشطاء السياسيين غير الممارسين للعنف والمدافعين عن حقوق الإنسان من النساء ومجتمع الميم. وستُستخدم المنح الصغيرة لتقديم الدعم في حالات الطوارئ ولدفع مقابل الأجهزة الجديدة وتقنيات الأمان والانتقال المؤقت والمساعدة في توفير المساعدة القانونية والسلامة في حالات الطوارئ.

الشركاء الموثوق بهم

في يناير 2023، ضمت شبكة شركائنا الموثوق بهم أكثر من 400 منظمة غير حكومية ووكالة إنسانية ومدافعين عن حقوق الإنسان وباحثين من 113 بلدًا حول العالم. وبالإضافة إلى جهود التفاعل مع المساهمين المستمرة وواسعة النطاق والمتنوعة، يجلب هؤلاء الشركاء ثروة من المعارف والخبرات للمساعدة في إثراء عملية الإشراف على المحتوى وتطوير سياسات فعالة وشفافة. كما يتوفر لهم وصول إلى قناة تصعيد للإبلاغ عن المحتوى الضار المحتمل والمشكلات المتعلقة بتأمين الحسابات، والتي يمكننا اتخاذ إجراء حيالها على النحو المناسب للمساعدة في الحفاظ على سلامة المستخدمين.

في عام 2023، ساعدتنا تقارير من شركائنا الموثوق فيهم في إزالة 49,600 عنصر محتوى انتهك سياساتنا. كما ساعدنا الشركاء الموثوق بهم في اكتشاف وإزالة ست شبكات خادعة شاركت في سلوك زائف منظم في الولايات المتحدة وجورجيا وبوركينا فاسو وتوغو. بالإضافة إلى ذلك، فقد اتخذنا إجراءً إزاء ثلاث عمليات تجسس منفصلة على الإنترنت في جنوب آسيا. وقد صُممت هذه الشبكات للتلاعب بالنقاش العام لهدف إستراتيجي، الأمر الذي يمكن أن يشكل تهديدًا على حقوق الإنسان.

في عام 2023، أجرينا مراجعة شاملة لقنواتنا لتلقي محتوى الطوارى وعمليات التصعيد المتعلقة بأمان الحسابات من شركاء المجتمع المدني. وكجزء رئيسي من هذا العمل، جرى تنظيم قمة عالمية حضرها خبراء في مجالات السياسة والعمليات والقانون على مستوى Meta إلى جانب 15 من شركاء المجتمع المدني من 13 بلدًا من آسيا والمحيط الهادي والشرق الأوسط أوروبا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا. ومن خلال هذا التفاعل، تمكنَّا من إجراء تقييم شامل لقنواتنا لعمليات تصعيد المجتمع المدني، ونجحنا في صياغة رؤية مشتركة لمستقبلها — وهذا بدوره سيحسّن من ترتيب أولويات التقارير وتعزيز عمليات التعامل مع حالات الطوارى وتجميع الرؤى.

دراسة حالة: عرض الأضرار الحديثة في هايتي

صادّف 7 يوليو 2023 الذكرى السنوية الثانية لاغتيال رئيس هايتي جوفينيل مويس. ولا يزال البلد يشهد توترات شديدة فاقم حدتها ظهور العنف الجماعي. أبلغ شركاؤنا الموثوق بهم عن المحتوى المتعلق بفئات انتهاكات عديدة، من بينها العنف والتحريض والمنظمات الخطرة والأفراد الخطرين والمضايقة والإساءة والعنف المصوَّر. كما أنهم لفتوا انتباهنا إلى وجود حركة قصاص أهلي جديدة، وهي Bwa Kale، على منصاتنا. عززت هذه الرؤى عملياتنا وساعدت فريق التحقيقات في الاستفادة من الكلمات الأساسية والقيام بشكل استباقي بتحديد المحتوى الضار المحتمل، بما يخفف بشكل فعلي من الضرر على أرض الواقع.

دراسة حالة: تحسين وضع الإبلاغ في إثيوبيا

في ضوء التوترات الاجتماعية السياسية المتزايدة والعنف المستمر في إثيوبيا، التقينا بشركائنا الموثوق بهم شهريًا لمناقشة اتجاهات المحتوى ولتعزيز ممارسات الإبلاغ عن المحتوى الذي ينطوي على خطورة شديدة من خلال قناة الشركاء الموثوق بهم. كما أجرينا "سلسلة حوار إثيوبيا" مرتين شهريًا مع منظمات المجتمع المدني من إثيوبيا ومناطق الشتات. واستمر شركاؤنا في إثيوبيا في الإبلاغ عن المحتوى وقدَّموا تقييمات الضرر بشأن المعلومات المضللة وتقارير التهديدات المستترة. وبفضل العمل مع هؤلاء الشركاء، تمكَّنا من تحسين قدرتنا على اكتشاف المشكلات الأساسية، ومنها الصور المقتطعة من سياقها والحسابات الزائفة التي تنشر المعلومات المضللة/المغلوطة، والحسابات التي تم التحقق منها التي تستغل تأثيرها لنشر المعلومات المضللة والخطاب الذي يحض على الكراهية والإساءة المنسقة واستقاء المعلومات الشخصية والمصطلحات المشحونة سياسيًا التي صاغتها في البداية شخصيات عامة، إلى جانب المنظمات الخطرة والأفراد الخطرين.

دراسة حالة: التخفيف من حدة الصراع بين الجماعات الدينية في بنغلادش

في مارس 2023، اندلعت أعمال شغب بين جماعات دينية شملت المسلمين السنة وأتباع الطائفة الأحمدية في بنغلادش، وهي أقلية مسلمة. أبلغ شركاؤنا الموثوق بهم في بنغلادش عن محتوى يشمل المعلومات الضارة والخطاب الذي يحض على الكراهية والعنف والتحريض الذي استهدف أتباع الطائفة الأحمدية. وبالبناء على ادعاءات ضارة جرى تصنيفها ومراجعتها في وقتٍ سابق، تمكنَّا من القيام بسرعة بإنفاذ سياساتنا تجاه تقارير المعلومات المضللة. كما قدَّم الشركاء الموثوق بهم إشارات محلية بالغة الأهمية استطعنا من خلالها إزالة المحتوى وفق سياسات التصعيد فقط، وقد تضمنت تلك الإشارات تهديدات مستترة ورؤى في مصطلحات الخطاب المحلي الذي يحض على الكراهية.

المنظمات الدولية والمتعددة الجهات

مع تقدُّم التكنولوجيا وتنامي تأثيرها على حقوق الإنسان، نواصل بناء تفاعلنا مع مجموعة واسعة من الهيئات الحكومية الدولية، ومنها:

- مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان
- منظمة اليونيسكو
- مكتب منع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن الحماية
- مكتب مبعوث الأمين العام المعني بالتكنولوجيا
- اليونيسف
- مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
- منتدى حوكمة الإنترنت
- مؤسسة الأمم المتحدة
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
- المنتدى الاقتصادي العالمي
- العديد من المنظمات الإقليمية

نحن عضو في العديد من المبادرات متعددة الجهات، مثل منتدى الإنترنت العالمي لمكافحة الإرهاب، ومبادرة الشبكة العالمية، والشبكة الاستشارية لائتلاف الحرية على الإنترنت. كما أننا نتفاعل بشكل استباقي في عمليات تعاون على مستوى المجال لتقديم المدخلات ولدعم السياسة الحكومية.

شاركنا في قمة الديمقراطية الثانية، وشاركنا مع العامة التزامات استجابةً لدعوة القمة القطاع الخاص للنهوض بالديمقراطية. حظينا بإشادة على قيادتنا المشتركة لإعداد مبادئ المجال من أجل "مكافحة التهديدات المتنامية التي يشكلها مرتزقة الإنترنت" وقدمنا مدخلات بشأن دعوة القطاع الخاص لدعم تقنيات الرقابة المضادة المؤكدة للديمقراطية لمكافحة الأنظمة السلطوية. بالإضافة إلى ذلك، فقد حظينا بإشادة بجهودنا الرامية إلى توفير اتصالات تتسم بالأمان والخصوصية، ومكافحة إساءة استخدام الحكومات للتكنولوجيا الرقمية التي تستخدم واتساب بطريقة غير مباشرة والمراقبة المأجورة.

شاركنا في مشاورات حول إعداد الميثاق الرقمي العالمي مع مكتب مبعوث الأمين العام المعني بالتكنولوجيا لدعم الحاجة إلى نهج منسَّق عالميًا لحوكمة الإنترنت ولحماية حقوق الإنسان على الإنترنت، بما في ذلك الحقوق في الخصوصية وحرية التعبير. شاركنا أيضًا في مشاورات حول قواعد سلوك الأمم المتحدة لسلامة المعلومات وقدَّمنا مقترحًا تفصيليًا.

واصلنا الالتقاء بانتظام مع المسؤولين في مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان والخبراء المستقلين والمقررين الخاصين لمناقشة القضايا العالمية والخاصة بكل بلد وللمشاركة الفعالة في مشروع B-Tech. قدَّمنا تعهدًا بالالتزام تجاه حقوق الإنسان بمناسبة الذكرى الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد تضمن ذلك تجديد التزاماتنا تجاه العناية الواجبة بحقوق الإنسان والإفصاح والتفاعل مع المجتمع المدني والمجتمعات المتضررة، من بين جملة أمور أخرى.

تفاعلت Meta مع الجهد التعاوني لمنظمة اليونيسكو المتمثل في مؤتمر الإنترنت لبناء الثقة، حيث شاركت في قمة فبراير التي استضافتها باريس، كما شاركت في العملية متعددة الجهات التي استهدفت إعداد إرشادات محورها حقوق الإنسان حول لوائح المنصات الرقمية.

وبالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي، شاركنا في مشروع شامل للتوصل إلى توافق في الآراء حول سياسة التكنولوجيا الناشئة. كما ساعدنا في إعداد وتأييد المبادئ العالمية للسلامة الرقمية: ترجمة حقوق الإنسان للسياق الرقمي، والتي تؤسس لإطار عمل مصمم لمساعدة الحكومات وموفري الخدمات عبر الإنترنت في تعزيز السلامة الرقمية من خلال نهج متعدد الجهات. كما أننا جزء من تحالف حوكمة الذكاء الاصطناعي ومبادرة تعريف وبناء الميتافيرس، والتي تستهدف توجيه عملية تطوير ميتافيرس أخلاقي ومسؤول. في العام الماضي، انضممنا إلى تحالف حوكمة الذكاء الاصطناعي، والذي يهدف إلى وضع معايير عالمية لحوكمة الذكاء الاصطناعي، بما يسهم بشكل إيجابي في النهوض بالتكنولوجيا لتحقيق الرفاهية الاجتماعية بالاسترشاد بالالتزامات تجاه الأخلاق والتنوع.

"ليس بوسعنا فعل ذلك بمفردنا. بل نحتاج إلى عمليات التفاعل الاستراتيجية هذه والشراكات الإستراتيجية لهذا المشروع لإحداث أي تأثير."

بقلم لين ويندلاند، رئيس وحدة الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، مكتب حقوق الإنسان بالأمم المتحدة

بدأنا العمل مع لجنة الأمم المتحدة للمخدرات لتأسيس تحالف منع أضرار المخدرات، وهو مبادرة بين القطاعين العام والخاص بين Meta وSnap والحكومة الأمريكية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تستهدف منع إساءة استخدام المنصات الرقمية للأنشطة غير المشروعة والضارة المتعلقة بالاستخدام غير الطبي للمخدرات الاصطناعية.

قدَّمنا تعهدًا إلى المنتدى العالمي للاجئين دعمًا لحقوق اللاجئين وطالبي اللجوء والأشخاص المشردين داخل البلد.

برنامج بيانات من أجل الأعمال الخيرية في Meta

يواصل برنامج بيانات من أجل الأعمال الخيرية العمل مع الوكالات الإنسانية والمنظمات غير الربحية والباحثين والحكومات حول العالم لدعم السكان المهمشين. فعلى سبيل المثال، لا يزال هذا البرنامج يدعم جهود المنظمات غير الربحية، مثل مؤسسة IMPACT Initiatives في سعيها للمساعدة في إعادة توطين المشردين بسبب الحرب في أوكرانيا. كما أنه يساعد وكالات دولية، منها المنظمة الدولية للهجرة وفق مقاييس عالمية محسَّنة لدعم السكان المهاجرين عالميًا والمشردين بسبب الكوارث الطبيعية. بالإضافة إلى ذلك، فبرنامج بيانات من أجل الأعمال الخيرية في Meta يساهم بشكل كبير في جهود مؤسسات التنمية، بما يشمل البنك الدولي، وذلك من خلال عمليات تعاون واسعة النطاق، مثل مبادرة الشراكة في بيانات التنمية، والتي تمكِّن مؤسسات كبيرة متعددة الأطراف من تحسين قدرتها على استهداف البرامج التي تخدم المجتمعات التي تحتاج إلى مساعدة. فعلى سبيل المثال، نجد أن أدوات تعمل بالذكاء الاصطناعي، مثل مؤشر الثراء النسبي، التي طورها برنامج بيانات من أجل الأعمال الخيرية، قد ساعدت البنك الدولي على تحسين قدرته على فهم كيف أن تلوث الهواء يؤثر على السكان الأشد فقرًا في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل.

الشفافية وسبل الانتصاف

ملتزمون بالشفافية وتوفير سبل الإنصاف كونها تمثل ركائز أساسية في إدارتنا لمخاطر حقوق الإنسان. وكلاهما من المقومات الأساسية لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. توضح تقارير الشفافية، التي تُنشر بانتظام، إلى جانب تقريرنا السنوي لحقوق الإنسان، كيفية تطبيقنا لمعايير المجتمع وإرشادات المجتمع، والاستجابة للطلبات الحكومية، وحماية الملكية الفكرية. كما أننا نجتهد لنحسِّن باستمرار من إمكانية الوصول إلى معايير المجتمع، والتي كانت متوفرة في 90 لغة بنهاية عام 2023. ونرى أن مجلس الإشراف مستمر في توفير الوصول إلى سبل الانتصاف المتميزة في مجال وسائل التواصل الاجتماعي.

الاستجابة للطلبات الحكومية

المخاطر البارزة ذات الصلة:
- حرية الرأي والتعبير
- الخصوصية
- الحق في الحصول على محاكمة عادلة
- الحق في الحصول على سبيل انتصاف فعال

ولا نتخذ إجراءً إزاء محتوى، كما لا نفصح عن بيانات المستخدم لمجرد تلقينا طلبًا من كيان حكومي بذلك. وبوصفنا أعضاء في مبادرة الشبكة العالمية، فإننا ملتزمون بمبادئ مبادرة الشبكة العالمية بشأن حرية التعبير والخصوصية (مبادئ مبادرة الشبكة العالمية)، التي تستند إلى معايير حقوق الإنسان المُعترَف بها دوليًا. ولهذا أهميته نظرًا لأننا نسترشد بالمبادئ في كيفية الاستجابة للطلبات الحكومية والحد من التأثيرات السلبية على حرية التعبير والخصوصية لدى مستخدمينا.

على مدار سنوات، شهدت الطلبات الحكومية تطورًا. تطلب مِنّا جهات حكومية اتخاذ مجموعة واسعة من الإجراءات بما يتجاوز تقييد الوصول إلى المحتوى في بلدٍ واحد. ومنذ عام 2020، زاد عدد الطلبات الحكومية، كما زاد حجم المحتوى الذي قيّدته Meta بموجب القانون المحلي.

10 أعوام مع مبادرة الشبكة العالمية

"مبادئ مبادرة الشبكة العالمية هي بوصلتنا في إدارة طلبات الإزالة الحكومية. وكثيرًا ما تثير طلبات لتقييد المحتوى بموجب القانون المحلي إشكاليات فعلية تمامًا وبعيدة المدى في مجال حقوق الإنسان. وعندما نواجه حالات تعارض بين القوانين المحلية والتزاماتنا تجاه حقوق الإنسان، نلجأ إلى مبادرة الشبكة العالمية ومعايير حقوق الإنسان المعترف بها دوليًا إلى جانب سياسة حقوق الإنسان الخاصة بشركتنا للاسترشاد بها."

بقلم سيوبهان كوميسكي، مديرة سياسات المحتوى في Meta

مبادرة الشبكة العالمية هي مبادرة متعددة الجهات يلتزم أعضاؤها بتأييد الحقوق في حرية التعبير والخصوصية على النحو الوارد تعريفه في إحدى معاهدات حقوق الإنسان الأساسية، وهي الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR). وتضع مبادرة الشبكة العالمية معيارًا عالميًا لعملية اتخاذ القرارات في الشركات لتعزيز والنهوض بالحقوق في حرية التعبير والخصوصية على مستوى منظومة التكنولوجيا. وفي سياق مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، تُعد مبادرة الشبكة العالمية بمثابة الرابط بين التزامات الحكومات بحماية حقوق الإنسان ومسؤوليات الشركات باحترام تلك الحقوق.

وقد صادف عام ٢٠٢٣ الذكرى العاشرة على انضمام Meta إلى مبادرة الشبكة العالمية والتزامنا تجاه حقوق الإنسان. وإننا نطبق مبادئ مبادرة الشبكة العالمية ونتحمل المسؤولية عنها إزاء الطريقة التي ينبغي لشركات التكنولوجيا أن تحترم بها حقوق مستخدميها في حرية التعبير والخصوصية عند التعامل مع الطلبات الحكومية والقيود. كما نخضع بانتظام لتقييم مستقل بشأن ما نحرزه من تقدم.

وتشمل الطلبات الحكومية فرض قيود على المحتوى وعلى الوصول إلى بيانات المستخدم معًا. وتمس هذه الطلبات الحقوق في حرية التعبير والخصوصية، على الترتيب. وعندما نتلقى تقريرًا بتقييد محتوى أو طلبًا بتقييد الوصول إلى بيانات مستخدم من كيان حكومي أو محكمة، فإننا نراجعه متبعين في ذلك عملية عالمية متسقة للموقفين (هنا وهنا).

- **في بعض الأحيان، يقدم المسؤولون الحكوميون طلبات بشأن بيانات عن أشخاص يستخدمون منصاتنا، كجزء من تحقيقات رسمية.** ولا نزال مستمرين في تطبيق مبادرة الشبكة العالمية على استجابتنا لجميع أشكال الطلبات من الحكومات. ويتعلق معظم هذه الطلبات بحالات جنائية. وفي العديد من هذه الحالات، تسعى هذه الطلبات الحكومية إلى الحصول على معلومات المشترك الأساسية، مثل الاسم وتاريخ التسجيل ومدة الخدمة. كما قد تسعى طلبات أخرى إلى الحصول على سجلات عناوين IP أو محتوى الحساب. إننا نطبق إرشادات صارمة للتعامل مع جميع طلبات البيانات الحكومية. ونقوم بحساب عدد الطلبات التي تم استلامها وعدد المستخدمين/الحسابات التي تم طلبها، والنسبة المئوية للطلبات التي تم الإفصاح عن بعض البيانات بموجبها. وقد أعلنّا للعامة هذه البيانات مع سياساتنا للاستجابة للطلبات منذ عام 2016.

- **في بعض الأحيان، تطلب السلطات الحكومية إزالة محتوى بزعم انتهاكه للقانون المحلي.** كما قد نتلقى أمر محكمة يطالب بإزالة محتوى. فإذا قررنا أن المحتوى لا ينتهك سياساتنا، فقد نقيد الوصول إلى المحتوى في البلد حيث يُقال إنه ينتهك القانون وذلك بعد مراجعة قانونية دقيقة وتقييم لحقوق الإنسان يتم وفق سياسة حقوق الإنسان الخاصة بشركتنا والتزاماتنا كوننا عضوًا في مبادرة الشبكة العالمية. كما أننا نبلغ المستخدم المتأثر بذلك ما لم يُحظر علينا القيام بذلك بموجب القانون. وندرس ما إذا كان من الضروري اتخاذ تدابير تخفيف، مثل اتخاذ خطوات للحد من تأثير الطلب، بما يشمل الامتثال مع الاحتجاج (وهو ما أدى في بعض الحالات إلى إلغاء ذلك الطلب) أو طعن قانوني تتقدم به Meta على أمر الإزالة، أو تطبيق الشفافية في الوقت الفعلي عبر دراسة حالة في مركز الشفافية، و/أو إرسال نسخة من الطلب إلى قاعدة بيانات Lumen. وبالنسبة إلى الحالات التي نعتقد فيها عدم صحة الطلبات الحكومية أو أوامر المحكمة، من الناحية القانونية أو إذا كانت فضفاضة للغاية أو غير متسقة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، فقد نطلب توضيحًا أو نقدم طعنًا أو نتوقف عن اتخاذ أي إجراء.

- **نتلقى بين الحين والآخر طلبات قانونية من حكومات وأوامرَ من محاكم باتخاذ إجراءات حديثة استنادًا إلى اشتراطات القانون المحلي**، من بينها تطبيق إشعار تصحيح بشأن المحتوى (على سبيل المثال، التصريح بأن المحتوى يعتبر في نظر السلطات المحلية معلومات مضللة) أو تقييد وصول المستخدم إلى ميزات محددة أو استعادة محتوى تمت إزالته سابقًا لانتهاكه لسياساتنا، وهو التزام بالقيام تلقائيًا بتقييد المحتوى على نطاق واسع وفي البلد، أو تقييد المحتوى عالميًا رغم انتهاكه للقوانين المحلية لبلد واحد فقط. وعلى الرغم من أننا نحترم القانون المعمول به في البلدان التي نعمل فيها، إلا أننا عندما نواجه تعارضًا بين الالتزامات القانونية المحلية والتزاماتنا بحقوق الإنسان والشفافية، سنسعى إلى احترام مبادئ حقوق الإنسان المعترف بها دوليًا إلى أقصى حدٍ ممكن. وقد نطلب توضيحًا أو نقدم طعنًا على الطلب أو نتوقف عن اتخاذ أي إجراء.

- في بعض الحالات، قد يُحظر علينا بموجب القانون نشر طلبات إزالة أو معلومات معينة واردة فيها. وفي مثل هذه الحالات، سنهدف إلى نشر أكبر قدر ممكن من المعلومات حول الأمر القضائي ووجوده دون مخالفة التزاماتنا القانونية.

كيفية قراءة تقارير تقييد المحتوى

نتلقى تقارير من الحكومات والجهات التنظيمية والمحاكم وكذلك الكيانات غير الحكومية والجمهور بشأن محتوى بزعم أنه ينتهك القوانين المحلية. ويتضمن تقرير حالات تقييد الوصول إلى المحتوى، الذي كان ينشر سنويًا منذ عام 2013، تفاصيل عن الحالات التي قمنا فيها بتقييد الوصول إلى المحتوى على فيسبوك وInstagram استنادًا إلى القانون المحلي.

- كما يقدِّم قسم البيانات المقسمة حسب البلدان تفاصيل عن حجم وطبيعة ونوع المحتوى الذي نقيد الوصول إليه، كل ستة أشهر استنادًا إلى القوانين المحلية. ومنذ عام 2023، تتضمن تقاريرنا معلومات عن التزامنا في عدد محدود من البلدان باشتراطات القانون المحلي بالقيام تلقائيًا بتقييد المحتوى على نطاق واسع وفي داخل البلد، أو تطبيق إشعار تصحيح بشأن المحتوى داخل البلد.

- ويتضمن قسم القيود العالمية تفاصيلَ عن الحالات المتكررة حيث اضطررنا بموجب القانون بحجب الوصول إلى المحتوى عالميًا بسبب مطالبات قانونية خارج الحدود الإقليمية على الرغم من أن المحتوى ذا الصلة قد انتهك فقط القانون المحلي في بلد محدد.

- يقدم قسم دراسات الحالة تفاصيل عن بعض طلبات إزالة المحتوى التي تلقيناها من حكومات ومحاكم. منذ عام 2023 ونحن نركِّز على الاكتفاء بنشر دراسات الحالة ذات القيمة العالية فيما يتعلق بالمصلحة العامة.

- يتضمن القسم الذي يتناول كيفية تقييمنا لتقارير المحتوى المخالف للقانون المحلي معلومات عن عملية مراجعة طلبات الإزالة الحكومية وتدابير التخفيف التي نجريها للحد من تأثير القيود، تماشيًا مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

نشرنا بيانات عن حجب الوصول إلى المحتوى استنادًا إلى القانون المحلي للنصف الثاني من عام 2023 في مايو 2024 (راجع هنا).

ما دورة حياة الطلب الحكومي؟

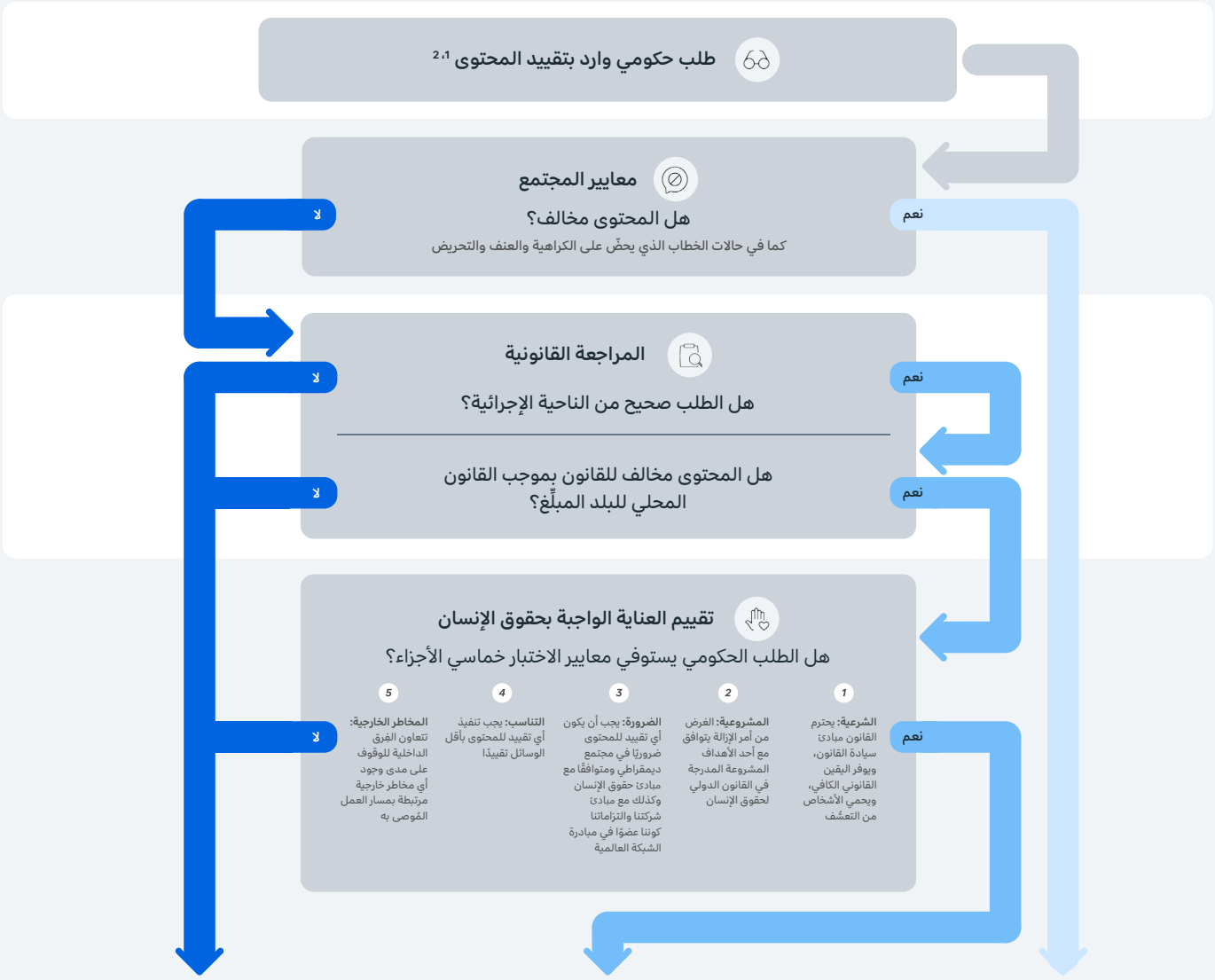

النتيجة

قد نتبع تدابير تخفيف، مثل طلبات الطعن أو مشاركة المعلومات حول الطلب الحكومي بتقييد المحتوى خارجيًا بغرض الحد من تأثير الطلب.

اتخاذ إجراء بموجب سياساتنا

عندما نحدِّد محتوى على أنه ينتهك معايير مجتمع فيسبوك أو إرشادات مجتمع Instagram، يُتخذ إزاءه الإجراء المناسب (على سبيل المثال: يُحذف المحتوى أو يخضع لقيود الفئة العمرية، إلخ).

تقييد الوصول في الدائرة القضائية حيث يكون ذلك مخالفًا للقانون

نخبر الأشخاص عند تقييدنا لمحتوى نشروه بناءً على بلاغ بأن المحتوى يتعارض مع القانون المحلي، كما نخبر الأشخاص عندما يحاولون مشاهدة محتوى تم تقييده في بلدهم بناءً على طلب حكومي بتقييد المحتوى. كما أننا نخطر السلطة الحكومية المختصة بأن ثمة إجراء قد اتُّخذ استجابةً لطلبهم.

عدم اتخاذ إجراء أو طلب المزيد من المعلومات

قد نتواصل مع السلطة لطلب المزيد من المعلومات حول الطلب.

[1] يعكس هذا الرسم التوضيحي العملية المتبعة لدينا للمراجعة والاستجابة للطلبات الحكومية بتقييد المحتوى المنشور على فيسبوك وInstagram وفقًا للوصف الوارد في مركز الشفافية. للاطلاع على وصف وافٍ، يرجى الرجوع إلى مركز الشفافية (الرابط هنا). قد تسري بعض الاختلافات فيما يخص الإعلانات ومنتجات Meta أخرى.

[2] قد نضطر في حالات الطوارئ إلى الانحراف عن دورة الحياة الموضحة أعلاه. وعلى الرغم من أن ذلك ليس أمرًا شائعًا، ففي بعض الأحيان قد تكون ملزمين بموجب قانون أحد البلدان بالقيام تلقائيًا بتقييد الوصول إلى محتوى على نطاق واسع في بلدان محددة بمقتضى اشتراطات القانون المحلي. في تلك الحالات، نعتمد على التزامات مبادرة الشبكة العالمية وسياسة حقوق الإنسان الخاصة بشركتنا للاسترشاد بها في نهجنا.

تحديث بشأن مشاركتنا في Lumen

في مارس 2022، التزمنا بالمشاركة في Lumen، وهو مشروع بحثي مستقل يستضيفه مركز بيركمان كلاين للإنترنت والمجتمع بجامعة هارفارد. ويمكِّن المشروع الباحثين من دراسة طلبات إزالة المحتوى على الإنترنت الصادرة من حكومات وجهات الخاصة بشأن محتوى على الإنترنت. وفي نوفمبر 2023، أرسلنا أول مجموعة لنا من طلبات الإزالة وردت من النمسا وفيتنام وسنغافورة والهند والمكسيك إلى قاعدة بيانات Lumen، والتي يمكن الوصول إليها على قاعدة البيانات لديها. وهذه خطوة إلى الأمام نحو تمكين جهود المجتمع العالمي من تحليل الحقوق الرقمية لمستخدمي الإنترنت والإبلاغ عنها والدفاع عنها. ويمكن العثور على المبادئ التي يسترشِد بها نهجنا في مشاركة المعلومات مع العامة حول طلبات الإزالة الحكومية في تقرير قيود المحتوى.

إشعار محسَّن للمستخدمين

لتحسين الشفافية واتساقًا مع معايير الحق في الحصول على سبيل انتصاف فعال والحق في الحصول على محاكمة عادلة، عمدنا إلى تحسين إشعارنا للمستخدمين في عام 2023 على فيسبوك وInstagram بشأن المحتوى المقيد استنادًا إلى طلبات قانونية من حكومات ومحاكم. وفي معظم الحالات، نبلغ المستخدمين من خلال إشعاراتنا بالسلطة الرسمية التي أرسلت الطلب الذي تسبب في التقييد والبلد الذي تم فيه تقييد المحتوى. ولا ينطبق الأمر على المحتوى الذي قمنا بإزالته لانتهاكه لسياساتنا.

المخاطر البارزة ذات الصلة:
- الحق في الحصول على سبيل انتصاف فعال
- الحق في الحصول على محاكمة عادلة
- حرية الرأي والتعبير
- الحياة والحرية والأمن الشخصي
- المشاركة العامة والحق في التصويت والحق في الترشح للانتخابات
- المساواة وعدم التمييز
- مصالح الطفل الفضلى
- الخصوصية

مجلس الإشراف

يمثل مجلس الإشراف جهدًا رياديًا في المجال تأسس لمساعدة Meta في الإجابة عن بعض أصعب الأسئلة المتعلقة بحرية التعبير والأمان على الإنترنت وكيفية تحديد ما يجب إزالته وما يجب الإبقاء عليه وأسباب ذلك. فهو جهة مستقلة يمكنها مراجعة حالات إما من Meta مباشرةً أو من أشخاص على فيسبوك أو Instagram أو Threads المعترضين على قرارات الإشراف على المحتوى. وبالإضافة إلى إصداره قرارات ملزمة إزاء الإبقاء على المحتوى أو إزالته، يصدر المجلس توصيات للمساعدة في تحسين إشرافنا على المحتوى فضلاً عن إصداره آراء استشارية حول سياسات المحتوى بناءً على طلبنا. ويطبق مجلس الإشراف معايير عالمية لحقوق الإنسان لتزويد Meta برؤى خبراء بالغة الأهمية لمساعدتها في ضمان أن تصب القرارات المتعلقة بسياساتنا وإجراءاتنا في مصلحة المستخدمين.

لقد شكَّل عام 2023 علامة بارزة لمجلس الإشراف، حيث نجح المجلس في تجاوز مستهدفه وهو اتخاذ 50 قرارًا سنويًا، بمعدل يتجاوز ثلاثة أضعاف عدد القرارات التي اتُخذت في عام 2022.

وقد أجرى مجلس الإشراف تغييرات جوهرية على لوائحه الداخلية للسماح بالمراجعة العاجلة في الظروف الاستثنائية، بما في ذلك الحالات التي قد يسبب فيها المحتوى عواقب عاجلة على أرض الواقع. وتسمح هذه العملية باتخاذ قرارات سريعة إزاء المحتوى خلال 30 يومًا. وقد استخدم المجلس عملية المراجعة العاجلة لأول مرة لحالتين بشأن النزاع بين إسرائيل وحماس.

وشملت قرارات المجلس العديد من القضايا المختلفة على مستوى واسع من البلدان، بما في ذلك شعار الاحتجاجات في إيران "الموت لخامنئي" وحالة رئيس الوزراء الكمبودي هون سين والنوع والعريّ وأسرى الحرب الأرمينيين والانتخابات البرازيلية واحتجاجات النساء في كوبا، وغيرها. وبالإضافة إلى قراراته، فقد أصدر المجلس 60 توصية إلى Meta في عام 2023. كما نشر رأيًا استشاريًا بشأن سياسات المحتوى المتعلقة بإزالة المعلومات المضللة المرتبطة بفيروس كورونا (كوفيد-١٩). للمزيد من التفاصيل، ارجع إلى تقارير الشفافية الصادرة عن مجلس الإشراف هنا وهنا وهنا.

استثناء الأهمية الإخبارية

استجابةً لتوصيات مجلس الإشراف، قمنا بتوفير قدرًا أكبر من الشفافية فيما يتعلق بكيفية تطبيقنا استثناء الأهمية الإخبارية ومتى نطبقه إزاء المحتوى الذي ربما ينتهك معايير مجتمع فيسبوك أو إرشادات مجتمع Instagram إلا أنه من المصلحة العامة الإبقاء على ظهوره.

- في الفترة من 1 يونيو 2022 حتى 1 يونيو 2023، قمنا بتوثيق 69 حالة استثناء أهمية إخبارية.
- صدرت تسع حالات (حوالي 13%) من تلك الاستثناءات الموثّقة تجاه منشورات لسياسيين.
- ومن بين 69 استثناءً، قمنا بتوثيق ما مجموعه 17 استثناءً تم تطبيقه على نطاق واسع؛ بمعنى أنه تم تطبيق كل استثناء على أكثر من عنصر محتوى واحد.

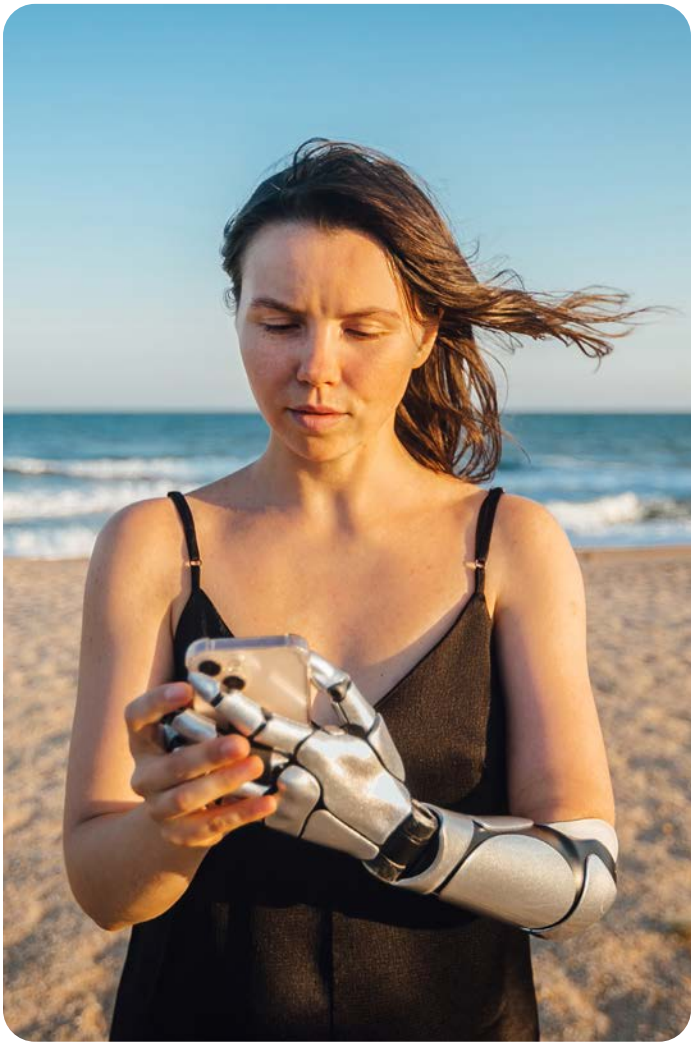

برنامجنا للتحقق الشامل

شكَّل عام 2023 نقطة تحول كبيرة في برنامجنا للتحقق الشامل نظرًا لأنه انطلق مع استجابتنا الأولية لعدد 33 توصية أصدرها مجلس الإشراف استهدفت جوانب التطور الفني والدقة التشغيلية والإنصاف والحوكمة والشفافية. وقد اتخذنا خطوات لزيادة مشاركة الشركاء الموثوق بهم والمجتمع المدني في تطوير حوكمة التحقق الشامل من خلال جلسات الملاحظات مع الشركاء من تسع مناطق مختلفة.

في عام 2023 أكملنا العمل على 61 من إجمالي 122 توصية، ونواصل جهودنا في الكثير منها (للمزيد من التفاصيل، راجع تحديثاتنا نصف السنوية بشأن مجلس الإشراف. شملت التوصيات التي قمنا بتنفيذها مجالات العمليات والسياسات والمنتجات، الأمر الذي ساهم في إجراء تحسينات واسعة وهادفة على مستوى الشركة ومجتمعنا العالمي.

توصيات مجلس الإشراف في عام 2023

توصيات مجلس الإشراف	تحت تقييم Meta و/أو قيد التنفيذ*	توصيات تم تنفيذها بالكامل*
66	69	61
(91 في عام 2022)	(75 في عام 2022)	(14 في عام 2022)

* بعض التقييمات و/أو عمليات التنفيذ قيد التقدم أو التوصيات التي تم تنفيذها بالكامل تتضمن توصيات من أعوام سابقة (راجع تقريرنا لحقوق الإنسان لسنة 2022 للمزيد من التفاصيل).

نظرة إلى المستقبل

في عام ٢٠٢٣، شهدنا الكثير من التطورات سريعة الوتيرة، بحسب ما أوضحناه في هذا التقرير، وأتيحت لنا فرص كثيرة لإدراج حقوق الإنسان في عملية اتخاذ القرارات. ولقد سعينا لذلك. وعلى الرغم من ذلك، فالسياقات الاجتماعية السياسية الأوسع نطاقًا غير مستقرة، وتشير الكثير من مصادر البيانات إلى تآكل حرية التعبير والأعراف الديمقراطية. تقنيات الذكاء الاصطناعي قائمة منذ عقود لكنّ الوعي العام بالفرص والمخاطر التي يمكن أن توجِده تفجَّر في عام ٢٠٢٣.

وتحمل الساحة التنظيمية سريعة التطور وعودًا كبيرة تصاحبها تحديات تواجه حقوق الإنسان: إذ قد تؤدي إلى ابتكار بارز في كيفية ومدى اتساع تطبيق الشركات لإدارة مخاطر حقوق الإنسان بما يتفق مع المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، ومنها مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. غير أن المطالبات بالامتثال يمكن أن تزاحم وألا تفسح المجال أمام الرغبة في الابتكار ومساحته. ولقد أصبح من الواضح بشكل متزايد أن الإدارة الممتدة لمخاطر حقوق الإنسان على نطاق واسع تستلزم الاستخدام المستمر لبيانات متوافقة مع مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان وأدوات هي من صميم عمليات الشركة الأوسع نطاقًا.

> "الفرص سانحة لجعل اعتبارات حقوق الإنسان جزءًا من القرارات اليومية للشركات والحكومات."
>
> جون روجي، واضع مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان

تسعى Meta للابتكار في منهجيات إدارة مخاطر حقوق الإنسان، بما يشمل تفاعلنا مع المساهمين. ويبدو أن التعلم التجريبي وتدريبات المحاكاة ودراسات الحالة تحمل وعودًا وتذخر بإمكانات الممارسة عظيمة النفع، إلا أن الأمر يتطلب أن تصبح هي الاتجاه السائد — نسعى لتعزيز جهودنا في هذه المجالات. كما ندرك أهمية الجهود المنسَّقة والابتكار في التعامل مع المخاطر المحتملة على حقوق الإنسان المرتبطة بالذكاء الاصطناعي التوليدي، بحسب ما ناقشناه في هذا التقرير.

نعلم أنه لا يزال أمامنا طريق طويل لنصل إلى ما نريد. ونرغب في البناء على جهودنا والدروس المستفادة للمساهمة في تطور المعرفة والممارسة الجيدة لقطاع التكنولوجيا والشركات التجارية ومجتمعات حقوق الإنسان.

إننا أمام لحظة صعبة لكنها واعدة لحقوق الإنسان في عالم التكنولوجيا. وسيتطلب الأمر منّا جمعيًا، بما يشمل الشركات والمجتمع المدني والحكومات

ومنظمة الأمم المتحدة والمستثمرين والجهات التنظيمية، العمل لاكتساب مهارات ومعارف جديدة — وطرق جديدة للتعاون — لتشكيل ومشاركة ومعرفة كيف يمكن أن تبدو إدارة مخاطر حقوق الإنسان على نطاق واسع.

تتجمع أمواج الإبداع الهائل من المستقبل: وسنحتاج إلى جهود الكثير من الأشخاص الشجعان والتجارب وتدخلات رائدي الأعمال لتسخير تلك الأمواج. ولحسن الحظ، لم تفتقر حركة حقوق الإنسان إلى شجاعة الابتكار. لننطلق إلى هناك.

الملحق

كيفية حوكمة حقوق الإنسان والتعامل معها في Meta

بفضل هياكل الإدارة والحوكمة الواضحة، يمكننا تعزيز جهودنا المبذولة نحو احترام حقوق الإنسان على مستوى جميع برامجنا وخدماتنا وسياساتنا. ويتولى خبراؤنا في مجال حقوق الإنسان توجيه عملية تنفيذ سياسة حقوق الإنسان الخاصة بشركتنا، التي يشرف عليها رئيس الشؤون العالمية ومدير الشؤون القانونية.

وتتضمن مهام خبراء حقوق الإنسان تعزيز دمج السياسة في السياسات والبرامج والخدمات القائمة والناشئة، وبذل العناية الواجبة، ودعم تدريب الموظفين على السياسات. تعمل السياسة بدورها على التوجيه نحو تصميم منتجات تحترم الحقوق، والاستجابة للأزمات الناشئة، والعمل بسرعة ومرونة لترسيخ حقوق الإنسان على نطاق واسع.

تُلزمنا سياسة حقوق الإنسان الخاصة بشركتنا برفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة حول القضايا الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان. كما تُشرف لجنة التدقيق والرقابة على المخاطر التابعة للمجلس على مختلف حالات تعرّض الشركة للمخاطر، بما في ذلك تلك المتعلقة بحقوق الإنسان، فضلاً عن الخطوات التي اتخذتها الإدارة لرصد حالات التعرّض للمخاطر أو التخفيف من حدتها. ويتم إطلاع اللجنة بشكل دوري على الأعمال القائمة والناشئة التي يقوم بها خبراؤنا في مجال حقوق الإنسان.

تدريب موظفي Meta في مجال حقوق الإنسان

إن الكيفية التي نبني بها في Meta لا تقل أهمية عن الشيء الذي نبنيه. لذا، فالتدريب الذي نقدمه للموظفين في مجال حقوق الإنسان يمنحهم فهمًا أفضل لمسؤولياتهم والمعرفة والمهارات التي يحتاجون إليها لتأدية تلك المسؤوليات.

في عام 2022، طرحنا تدريبًا بعنوان أكبر من Meta: حقوق الإنسان، واستمر على مدار 2023. ويسلط التدريب الضوء على التأثيرات الواقعية المحتملة والفعلية لخدماتنا وسياساتنا وقراراتنا التجارية على حقوق الإنسان. ويهدف التدريب إلى ترسيخ عقلية حقوق الإنسان في أعمالنا اليومية، وتشجيع احترام حقوق الإنسان بما يحقق صالح جميع الأشخاص الذين يستخدمون خدماتنا. ويُعد هذا التدريب مكمّلاً لتدريبنا في مجال الحقوق المدنية، الذي يركز على مبادئ عدم التمييز والعدالة والإنصاف.

كما يتم دعم أهداف التدريب في مجال حقوق الإنسان من خلال تدريب الخصوصية الإلزامي السنوي الخاص بنا. ويركز هذا التدريب على تطوير القدرة الجماعية على حماية الأفراد — بما يشمل، على وجه الخصوص، فئات الأشخاص المعرضة للخطر — ضد الأضرار الناشئة عن معالجة بيانات الأشخاص. كما أن هذا التدريب يدعم حماية حقوق الأشخاص في الخصوصية وحماية البيانات.

روابط إلى تقارير مرجعية

- تقرير الاستدامة لعام 2024
- تقرير الممارسات التجارية المسؤولة لعام 2024
- تقرير حقوق الإنسان لعام 2022 وتقرير حقوق الإنسان لعام 2021
- تقرير مناهضة الرق والاتجار بالبشر لعام 2023
- تقرير مناهضة الرق والاتجار بالبشر لعام 2024
- تقرير سياسة معادن مناطق الصراع لعام 2023
- تحديث بشأن التقدم المحرز في الحقوق المدنية لعام 2023
- تقارير الشفافية الخاصة بنا
- التقارير التنظيمية وتقارير الشفافية الأخرى
- تقييمات التأثيرات الواقعة على حقوق الإنسان: التشفير التام بين الطرفين، الفلبين وميانمار وإندونيسيا وكمبوديا والهند وسري لانكا وإسرائيل وفلسطين

Meta

humanrights.fb.com/annual-human-rights-report